الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

رقم:

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

فرع: علاقات دولية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): عائشة سمان

تحت عنوان

الأبعاد الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط اليمن انموذجا 2016-2011

لجنة المناقشة:

عبد الله زوبيري	جامعة المسيلة	رئيســـا
سالم حسين	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
عبد المالك زغبة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آَيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَ شِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾

سورة سبأ: الآية 15

إهداء:

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، وغمرتني بعطفها وحنانها و أنارت درب حياتي بحبها، إلي التي لم تبخل علي يوما بنصيحة أو دعوة صالحة إلى الصدر الحنون أمي الغالية.

إلى والدي الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق و كان لي درع أمان احتمي به من نائبات الزمان و تحمل عبء الحياة حتى لا اشعر بالحرمان.

إلى جميع أفراد العائلة.

إلى إخوتي في كل مراحل الدراسة، والى الزملاء في مرحلة الماستر.

إلى كل الأحبة و الأصدقاء و إلى كل من شاطرني هذا العمل.

إلى من ساندي و دعمني بالجهد و الكلمة الطيبة.

عائشة سمان

شكر وتقدير

الحمد لله وحده الذي وفقني لانجاز هذا العمل راجية من الله أن يتقبله مني قبولا حسنا و ينفعني إياه و ينفع غيري به.

ثم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل حسين سالم على مساعدته و إشرافه على هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

بكل عبارات الاحترام والتقدير أتقدم بالشكر إلى رئيس القسم و جميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين مثلوا لنا القدوة الحسنة في العمل و التفاني في سبيل العلم.

كما اشكر لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا العمل.

مقدمـة

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة متميزة بين مناطق العالم، لاحتوائها على مخزون كبير من الثروات الطبيعية إلى جانب الممرات البحرية التي تتحكم في التجارة الدولية، الأمر الذي جعلها محط أطماع وتنافس بين مختلف القوى العالمية و الإقليمية، و التي تعد من أبرزها إيران والسعودية، هاتين الأخيرتين تسعى كل منهما إلى محاولة فرض و بسط نفوذها على المنطقة من خلال تنفيذ استراتيجيات مختلفة تعتمد على التدخل المباشر و غير المباشر في بعض دول المنطقة، على غرار اليمن، هذا الأخير الذي يواجه حاليا تنافس بارز بين كل من إيران و السعودية، هذه الأخيرة تدخلت بشكل مباشر في الصراع المسلح القائم في اليمن إلى جانب طرف معين في حين تدعم إيران الطرف الآخر، هذه الحوادث و تعقيداتها دفعتنا لاختيار هذا الموضوع الموسوم ب: البعد الجيواستراتيجي للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط اليمن أنموذجا.

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى دوافع مختلفة:

أولا: دوافع اختيار الموضوع

إن ما يشهده اليمن من حوادث دامية وصراع مرير يدفع الباحث إلى التساؤل حول خلفيات ما يحدث، و هو الشأن ذاته لدينا لذا فقد كان لاختيارنا لهذا الموضوع عدة أسباب نوجزها في:

1. **المبررات الموضوعية:**

- إبراز الدور الأجنبي في التأثير على البنية الداخلية للدول(حالة اليمن).
- توضيح مدى قدرة القوى الكبرى و الإقليمية في تحريك القوى الداخلية لضرب استقرار اليمن.
- محاولة تحديد أهداف السياسة الخارجية لكل من السعودية و إيران في الشرق الأوسط.

2. **المبررات الذاتية:**

الرغبة في القيام بدراسات حول السياسة الخارجية للقوى الإقليمية و تنافسها في الشرق الأوسط.

ثانيا: أهمية الموضوع

إن البحث في هذا الموضوع يدفعنا إلى تحديد أهميته في المحاور الآتية:

- البعد الاستراتيجي و التاريخي لليمن وأهميته بالنسبة لكل من الدولتين(إيران، السعودية).
- التنوع الطائفي و البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني و ارتباطه بالمرجعيات الدينية في الدولتين(سنية، شيعية).
- محاولة التوسع الإيراني في المنطقة و إدراك السعودية لهذا التحرك و عملها على عرقلتها.
- تأثيرات حوادث الشرق الأوسط بعد احتلال العراق و التحرك الإيراني في المنطقة بعد تخلصها من النظام البعثي في العراق.
- انعكاسات الربيع العربي على المنطقة.
- التنافس الإيراني السعودي و أهميته في إحداث توازن إقليمي في المنطقة.

ثالثا: إشكالية الدراسة

عرفت منطقة الشرق الأوسط مطلع عام 2011 م حراكا شعبيا أدى إلى إحداث تغييرات بالمنطقة كان اليمن إحدى مسارحها، مما أدى إلى وضع معالم جديدة بالمنطقة دفعت بالقوى الإقليمية(إيران والسعودية) إلى التحرك و محاولة لعب ادوار أساسية باليمن لما له من أهمية إستراتيجية بالنسبة لكل من الدولتين، ومن اجل الوقوف على حقيقة ما يحدث وما يمثله اليمن بالنسبة لكل من إيران والسعودية يتوجب علينا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما موقع البعد الجيواستراتيجي في محددات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية، وكيف يسهم في تحديد سياستهما تجاه اليمن؟

و يمكننا أن ندرج في طيات هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي محددات السياسة الخارجية لإيران والسعودية؟
- ما مكانة الشرق الأوسط في التوجهات الإستراتيجية لطهران و الرياض؟

- ما هي طبيعة المصالح الحيوية التي توجه السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه اليمن؟
- ما هي انعكاسات تدخل التحالف العسكري بقيادة السعودية على اليمن و كيف كان رد الفعل الإيراني؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تستوجب الانطلاق من عدة فرضيات:

رابعا: الفرضيات

- تتمتع إيران والسعودية بمجموعة من المحددات الداخلية تمنح الدولتين هامش واسع من الحرية في البيئة الإقليمية مع اخذ كلا منهما في الاعتبار المحددات الخارجية في تنفيذ سياستهما الخارجية.
- أعطت التغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ سنة 2011 الفرصة لزيادة نفوذ السياسة الإيرانية و السعودية بالمنطقة.
- ساهمت أهمية اليمن الجيوسياسية والاقتصادية في تفعيل و بلورة السياسة الخارجية لكل من إيران والسعودية.
- إن التطورات الحاصلة في الأزمة اليمنية له انعكاسات على المصالح الإيرانية و السعودية، فأهمية موقع اليمن يجعل الجهة المسيطرة لاعبا أساسيا و بناء على ذلك يمنحها القدرة على التحكم و بسط نفوذها.

خامسا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- التعرف على العوامل الرئيسية لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية السعودية الشرق أوسطية في الفترة الممتدة ما بين 2011-2016 م.
- تحديد الأهمية الإستراتيجية المرتبطة بموقع الشرق الأوسط وتأثيراتها الإقليمية والدولية.

- الاطلاع على الملامح العامة للسياسة الخارجية لطهران و الرياض بمنطقة الشرق الأوسط و تحديدا في اليمن.
- التعرف على الأطر العامة التي تصاغ فيها أهداف و الغايات الجيوسياسية المحددة للسياسة الخارجية للبلدين(إيران، السعودية) في اليمن.

إن لكل دراسة علمية مجالها المكاني و الذي تتمحور فيه، لذا فان موضوع الدراسة يحدد في المجالين الآتيين:

سادسا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:**

تتمحور حدود الدراسة على جغرافية منطقة الشرق الأوسط، حيث إن ارتكاز السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية عادة ما ارتبط بالمصالح الحيوية و النفوذ أو صراع ديني كما شهدته دولة البحرين إضافة إلى الدعم الإيراني للشيعة في سوريا يقابله دعم السعودية للطرف المعادي لإيران في سوريا، كذلك دعم إيران للحوثيين في اليمن، لذا فحدود الاستراتيجيتين يشمل منطقة الشرق الأوسط ككل.

- **الحدود الزمانية:**

حددت الدراسة في الفترة الممتدة بين سنتي(2011– 2016 م)، وهذا يعود لعدة عوامل اهمها بداية الحراك الشعبي في اليمن و الذي عرف تطورا واضحا بعد سقوط نظام عبد الله صالح و دخول البلد في مواجهات مسلحة بتدخل اجنبي و لا زالت مستمرة لليوم.

من اجل إيفاء الموضوع حقه من الدراسة والبحث استأنسنا ببعض الدراسات التي توفرت لدينا و التي تناولت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

سابعا: الدراسات السابقة

1. دراسة احمد أمين الشجاع المعنونة ب" **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران و الحوثيون مراجع ومواجع**"، و التي تطرق فيها الظاهرة الحوثية و أبعادها منذ نشأتها

سواء فكريا أو سياسيا، وصولا إلى واقع الصراعات المسلحة التي تخوضها ضد الأطراف اليمنية، إضافة إلى الدور الإيراني في اليمن.

2. دراسة راشد احمد الحنيطي المعنونة ب" **مبدأ تصدير الثورة الإيرانية و أثره على استقرار دول الخليج العربية(الحوثيون في اليمن أنموذجا)**، تناول فيها التوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة، التي كان لها تأثير على الاستقرار في دول الخليج.
3. دراسة حمد بن محمد أل رشيد المعنونة ب " **السياسة الخارجية السعودية و الأمن في منطقة الخليج**"، وعنيت بمخرجات السياسة الخارجية السعودية إزاء قضية الأمن في منطقة الخليج و الخطوات المتبعة في مواجهة مصادر التهديد الإقليمية.
4. دراسة صالح ناصر جعشان المعنونة ب " **المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن(1990-2010)** التي قدم من خلالها تحليلا للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في حالة الاستقرار السياسي باليمن.

إن العمل على هذا الموضوع تطلب منا استعمال مناهج بحث تناسب مع فصول الموضوع:

ثامنا: الإطار المنهجي

لمعالجة موضوع الدراسة استخدمت المناهج التالية:

أ. **المنهج التاريخي:**

لا نتوخى في تناول الموضوع سرد الوقائع التاريخية و رصها بعضها إلى البعض الأخر، لتكون ركاما من المعلومات التي تفتقر إلى إطار تحليلي يرشدنا الى دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية معينة لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، و التطورات التي لحقتها و العوامل التي يزودنا بها وهو يحاول أن

يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفائها في تفسير ذلك.[1]

أُستعين به من اجل تتبع تطور السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية و ما شهدته من أحداث على الساحة اليمنية.

ب. **المنهج الوصفي:**

يعرف المنهج الوصفي "يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها".[2]

أُستعمل قصد وصف الدور الإيراني و السعودي في منطقة الشرق الأوسط و في كثير من القضايا الإقليمية.

ت. منهج دراسة الحالة:

يقوم بالتعمق في الدراسة و لا يكتفي بالوصف الظاهري أو الخارجي للظاهرة، وبتعبير آخر يمكننا أن نستعين به في حالة وجود حالة يصعب فهمها نظرا لوضعيتها الفريدة و المعقدة من نوعها، كما يرتكز على الموقف الكلي و ينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية.[3]

أُعتمد عليه للوصول إلى معلومات و حقائق تفصيلية حول الأحداث التي يشهدها اليمن، خاصة أنها مازالت مستمرة و هو يساعد على إدراك مصالح الطرفين و مدى تأثيره على بسط نفوذهما و كذلك تحديد طبيعة التفاعلات التي تحدث بين الأطراف المؤثرة في اليمن سواء الداخلية أو الخارجية.

---

[1] **محمدشلبي، المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج، الاقترابات الأدوات)، دار النشر للجامعات، الجزائر،** 1997، ص 56.

[2] **محمد مبارك محمد الصاوي، البحث العلمي :أسسه وطريقة كتابته،** المكتبة الأكاديمية، مصر، 1992، ص 30.

[3] **محمدشلبي، المرجع السابق، ص** 87.

بعد جمع المادة العلمية و تصنيفها تم وضع خطة عمل جاءت على النحو الآتي:

تاسعا: شرح خطة الدراسة

جاءت الدراسة في ثلاث فصول مسبوقة بمقدمة، حيث جاء في الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية إلى جانب تحديد مفهومها و تبيان مفهوم منطقة الشرق الأوسط، ثم نظرية الدور كإطار لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية أما الفصل الثاني تحت عنوان مكانة الشرق الأوسط ضمن محددات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية، إذ تم التركيز على المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية السعودية و الإيرانية، و توجهاتهما تجاه منطقة الشرق الأوسط، في حين أن الفصل الثالث كان حول السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه اليمن من خلال إبراز الأهمية الجيواستراتيجية لليمن وكذا توجه السياسة الخارجية لطهران و الرياض تجاه هذا البلد بما في ذلك الحراك الشعبي به، لتختتم الدراسة بمجموعة من النتائج جاءت في شكل خاتمة للدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

تمهيد:

أدى تطور مفهوم السياسة الخارجية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، ليتعدى ارتباطه بالقوة العسكرية إلى أبعاد متعددة و متداخلة ترتبط بمصالح الدول ذات الخلفية السياسية والاقتصادية، و الإستراتيجية، لتوظف هذه المفاهيم في إدارة و تسيير أزمات مختلفة ترتبط بالمصالح وموازين القوى.

فمفاهيم السياسة الخارجية و مصطلحاتها لم تعد ذاتها قبل الحرب العالمية الثانية و بعدها، وقراءتها تختلف من طرف لأخر، الشيء الذي يتطلب ضبطها وتحديدها من خلال:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية و علاقتها بالمفاهيم الأخرى

تختلف نظرة علماء السياسة و العلاقات الدولية لمفهوم السياسة الخارجية، لذا تعددت التعاريف المقدمة مما يصعب الوصول إلى تحديد أبعادها و العلاقة الرابطة بينها.[1]

المطلب الأول: مفهوم السياسية الخارجية

إن السياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق أهداف البلدان المختلفة ذات المرجعيات المتباينة مما يصعب على الباحث إعطاء مفهوما محددا للسياسة الخارجية ناهيك عن الاعتبارات المعرفية والمنهجية و التكوينية للباحث.

وعليه تواجه الدارسون صعوبات تعيق الوصول إلى وضع تعريف دقيق و شامل لمفهوم السياسة الخارجية، يرى الباحث انه يمكن إيجاز هذه الصعوبات في:

أ. أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف كنظام مكون من عناصر متكاملة و متداخلة تسعى إلى تحقيق أهداف ترتبط بمصالح الدولة.

ب. تعدد المدارس و اختلاف نظرة المفكرين لمفهوم السياسة الخارجية، وارتباطها بمكانة الدولة وقوتها.

[1] احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**،ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 19.

رغم هذه الصعوبات إلا انه لا يمكن إنكار وجود بعض المحاولات الجادة التي سعت إلى تقديم تعاريف منها:

1. يعرف جيمس روزنو (James Rosano) السياسة الخارجية " بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا".[1]
2. محمد السيد سليم فيعرفها " بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[2]
3. حسين بوقارة يرى بأنها" تلك الأفعال و ردود الأفعال و المواقف العلنية و الضمنية التي تصف و تصبغ مجموعة من الأهداف والأولويات و الإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها بعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من التنسيق الفكري و العقائدي الذي تؤمن به، فهو الذي يساعد في تحديد طبيعة و محتوى و توجه السياسات الخارجية".[3]

مما سبق يمكننا القول أن مفهوم السياسة الخارجية يعبر عن نشاط حكومي حساس مرتبط بالمجال الخارجي للدولة، يعتمد على قرارات و يطمح إلى تحقيق أهداف تحدد طبيعة علاقة الدولة بمحيطها الخارجي.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات الصلة

يرتبط مفهوم السياسة الخارجية و يتقاطع مع بعض المفاهيم الأخرى على غرار العلاقات الدولية، الإستراتيجية، الدبلوماسية والسياسة الداخلية.

[1] احمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية-الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**-،ط1، دار زهران، عمان، 2015، ص 27

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 12.

[3] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 19.

- **السياسة الخارجية و العلاقات الدولية:**

o العلاقات الدولية: مصطلح حديث، مرتبط بنشأة الدولة القومية، ظهر في أوروبا نهاية القرن 18م، ثم انتشر في أرجاء العالم كافة[1]، إذ يرى دانيال كولارد (Daniel Collard) بان دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية و الحربية بين الدول و دور المنظمات الدولية و تأثير القوى الوطنية و مجموع المبادلات و النشاطات التي تعبر الحدود الوطنية.[2]

كما يعرفها نيكولاس سبيكمان(Nicholas J.Spykman) أنها العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون لدول أخرى.[3]

ومنه فالعلاقات الدولية تلك التفاعلات الحاصلة بين الوحدات في البيئة العالمية التي تتخذ إما شكل التعاون أو الصراع، وهي بذلك أوسع في مداها و اشمل في آفاقها من السياسات الخارجية للدول.[4]

- **السياسة الخارجية والإستراتيجية:**

o مفهوم الإستراتيجية: ظهر من خلال كتابات القادة العسكريين بداية من القرن 18م، إذ يعرفها كلاوزوفيتتش(Clausewitz) بأنها "فن استخدام الاشتباك من اجل هدف الحرب"[5]، ثم تطور هذا المصطلح ليستخدم في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الدعائية فأصبح يدل على أكثر من معنى. ففي مجال السياسة الخارجية أصبح له مدلول يحدده مازن الرمضاني من خلال الربط بين السياسة الخارجية و الإستراتيجية بقوله ان العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية كالعلاقة بين الوسيلة والهدف بوصف الإستراتيجية الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة المتمثلة في السياسة الخارجية[6]،

---

[1] احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية-الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا-، **المرجع السابق**، ص 48.

[2] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر و التوزيع، بغداد، 2006، ص 13.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة**، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص12.

[4] حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 26.

[5] جهاد عودة، **مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق اوسطية**،ط2، **المكتب العربي للمعارف**، مصر، 2014، ص 6.

[6] سامر مؤيد، الإستراتيجية من **مظور** وظيفي إجرائي، **مجلة الفرات**، العدد 09، العراق، 2009، ص35.

فالإستراتيجية القومية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية والجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية هو الإستراتيجية السياسية الخارجية التي تضعها موضع التطبيق.[1]

- **السياسة الخارجية و الدبلوماسية:**

o الدبلوماسية: هي "عملية الاتصال بين الحكومات، و هي فن إدارة العلاقات الخارجية" على حد تعبير جون كينان(John Kennan) الذي يرى أيضا أنها أسلوب رعاية مصالح الدول في الخارج.[2]

- **السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

o السياسة الداخلية: هي سلوك الدولة تجاه محيطها الداخلي، وهي عكس السياسة الخارجية الموجهة للمحيط الخارجي، وبذلك فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية التي تؤثر في صناعة الأولى، بمعنى أن المحيط الداخلي يؤثر بطريقة في محددات السياسة الخارجية للدولة.

وهو الأمر الذي يؤكده كارل فريدريك (Carl Friedrich) قائلا" أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية لاسيما في النظم الديمقراطية، فكل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاد خارجية".[3]

المبحث الثاني: مفهوم منطقة الشرق الأوسط و أهميتها الجيواستراتيجية

"الشرق الأوسط" مصطلح ذو خلفية تاريخية لكونه تداول منذ فترة طويلة، كما انه مرتبط بمصطلحات و أسماء أخرى تشير إلى نفس المنطقة، لذا نحاول تقديم تعريف دقيق لهذه المنطقة.

المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط

o الشرق الأوسط: مصطلح متحرك بالمفهوم التاريخي، مطاط في أبعاده الجغرافية و السياسية، فقد تُغير الصياغات السياسية و الجغرافية المسميات من الشرق الأوسط

---

[1] مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، **مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38، بغداد**، 2009، ص ص107- 108.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص213.

[3] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، **المرجع السابق**، ص 48.

الجديد إلى الاورومتوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير حسب المفاهيم الغربية، استعمل للمرة الأولى سنة 1902م من قبل الأمريكي الفرد ماهان (Alfred Mahan) تعبيرا عن المسالك الغربية و الشمالية المؤدية للهند في مواجهة النشاط الروسي في إيران و المشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكة حديد بين برلين و بغداد، كما استخدم للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى و الشرق الأوسط.[1]

أما من الناحية التاريخية فالشرق القديم يدل على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول و غرب إيران، ومصطلح الشرق الأدنى الذي استخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية بامتدادها في البلقان من ألبانيا و شمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر و السودان[2]، أما الشرق الأقصى فهو منطقة إقليمية واسعة تطل على المحيطين الهندي و الهادي و تقع في شرق و جنوب شرق آسيا.[3]

أما الكتابات المعاصرة فتستخدم مصطلح الشرق الأوسط كبديل عن المصطلحات السابقة، ففي الانجليزية و الفرنسية و العربية وفي تصنيفات الأمم المتحدة و في كثير من الكتب التي تعالج أقاليم معينة، يتردد الشرق الأوسط على انه الإقليم الذي يمتد من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضيف كاتبا أو هيئة ليبيا و السودان أو أحداهما أو برقة أو شمال السودان فقط، و بذلك يقتصر الشرق الأوسط على مجموعة دول غرب آسيا بإضافة مصر (السودان و ليبيا في بعض الأحيان) وتخرج اليونان بالرغم أنها حضاريا تشبه إقليم الشرق الأوسط.[4]

---

[1] **علاء أبو لوز** ، الصراع الإيراني السعودي وانعكاساته على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط من 2003الى 2016- دراسة حالة اليمن-، **مذكرة ماستر**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2016، ص 8.

[2] يحيى احمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي" دراسة عامة عن موقع المنطقة في الصراع"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 145.

[3] **وفاء كاظم الشمري، الجغرافيا السياسية المعاصرة**،ط1، دار البداية ناشرون و موزعون، دون بلد النشر،2011، ص 91.

[4] يحيى احمد الكعكي، **المرجع السابق**، ص 146.

في هذا الموضوع تقدم وفاء كاظم الشمري مجموعة من الملاحظات نوجزها في:

- مصطلح الشرق الأوسط كان جغرافيا في نشأته، سياسيا في تطوره و دلالته، يقصد بالتسمية تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد أو القرب من أوروبا إلا أن هذا الإقليم في الواقع هو إقليم يتوسط خريطة العالم بصفة خاصة و العالم القديم(أوروبا، إفريقيا، آسيا)
- هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة بنفسها و خصائصها البشرية أو الحضارية أو الثقافية أو شكل نظمها السياسية، بل هي تسمية تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة بمعنى أن بعض دول المنطقة تشكل منطقة القلب و أخرى هامشية يمكن أن تشكل حلقة محيطة بالقلب تعرف بدول الأطراف يمكن دمجها ضمن منطقة الشرق الأوسط.
- تتبع صعوبة تحديد منطقة الشرق الأوسط أن هذه الأقاليم تتكون من عدة مدخلات طبيعية وبشرية ذات الطبيعة المرنة و الإقليم بحد ذاته يرتبط بعامل جغرافي هو المكان.

و حدود الشرق الأوسط الجغرافية كما اتفقت حولها كافة الاجتهادات و أراء الباحثين هي:

أولا: المجموعة الأولى تضم الدول التي تدخل في الشرق الأوسط التي يتفق عليها الباحثون و مراكز الدراسات و هي قلب المنطقة من بلاد الهلال الخصيب العربية(العراق و سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن) ويطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط.

ثانيا: المجموعة الثانية تضم الدائرة الخارجية المحيطة بالقلب ابرز دولها السعودية وليبيا و إيران و تركيا.[1]

ثالثا: مجموعة الدول الهامشية والتي تختلف الآراء حول انتسابها للشرق الأوسط:

1. مجموعة بلاد المغرب و تضم تونس الجزائر و المغرب و موريتانيا.
2. إثيوبيا و الصومال.
3. ما تبقى من دول شبه الجزيرة العربية **و** تضم اليمن، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، و عمان.
4. دول أوروبية شرق أوسطية وتتمثل في قبرص و اليونان.

[1] وفاء كاظم الشمري، **المرجع السابق**، ص ص 96- 97.

5. دول آسيوية تشمل باكستان وأفغانستان و الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.[1]

ومن هنا يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط تشمل مصر، فلسطين، لبنان، سوريا، الأردن، العراق، الكويت، وشبه الجزيرة العربية كقلب للنظام الشرق أوسطي، أما أطرافه فتشمل الدول المحيطة.

الخريطة رقم 01:توضح دول منطقة الشرق الأوسط

المصدر: http://incubator.wikimedia.org

المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

يعتبر ماكندر من المفكرين الذين ركزوا على مسالة استخدام الجغرافيا كعلم للطبيعة في فهم السياسة و خدمتها كموضوع له دلالات حاسمة، فكتب يقول في مقدمة حديثه حول المحور الجغرافي للتاريخ عام 1904 م " الإنسان وليس الطبيعة يبدأ و يبادر و لكن الطبيعة إلى حد

[1] محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام العربي، **مذكرة ماجستير**، غزة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم السياسية،2012، ص 15.

كبير تتحكم، و اهتمامي هو في التحكم المادي العام الذي تفرضه الطبيعة على الإنسان و ليس في أسباب التاريخ الكوني".[1]

قدم" ماكندر" في نظريته "قلب الأرض" توصيف دقيق و مهم لمنطقة الشرق الأوسط حيث تصور أن للأرض منطقة ارتكاز أطلق عليها اسم القلب الشمالي" المتمثل في روسيا و افترض أن للأرض أيضا قلب جنوبي و يقصد بها إفريقيا، يتصل القلب الشمالي بالجنوبي عن طريق بلاد العرب و بلاد العرب في رأي" ماكندر" هي التي تمتد من النيل بمصر إلى ما وراء الفرات شرقا ومن جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن، ووفق" ماكندر" فان منطقة الشرق الأوسط هي من تربط بين قلبي الأرض الشمالي و الجنوبي.[2]

أما بالنسبة للأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط التي ارتبطت بالموقع الجغرافي المتميز الذي يربط بين القارات الثلاث أوروبا و آسيا و إفريقيا، حيث تقع دول هذه المنطقة في الجنوب الغربي و الجنوب الشرقي لكل من آسيا و أوروبا و الشمال الشرقي لإفريقيا، فنجد أن كل من دول الخليج و دول المشرق العربي و إيران و جزء من تركيا تقع في القارة الاسياوية أما الجزء الآخر من الأراضي التركية فتقع في أوروبا في حين مصر في القارة الإفريقية.

[1] عباس هاني الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 34.

[2] هشام محمد الاقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر:مدخل تاريخي-سياسي، مؤسسة شباب الجامعة،مصر**، 2009، ص 18.

الخريطة رقم 02:الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الاوسط

المصدر: http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/meriv.htm

ظلت المنطقة على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية، أين اعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة[1] و المحيطان[2] و القناة البحرية[3] و الخلجان السبعة[4] و المضايق الستة.[5]

كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم بالنفط و المعادن، حيث يمتلك الشرق الأوسط مكانة هامة ضمن خارطة سوق النفط العالمية، فبالنظر إلى المؤشرات الرئيسية و العوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة، و إمكانيات الدول العربية من حيث الاحتياطات المؤكدة و انخفاض تكلفة الإنتاج و توفر البنى التحتية من جهة أخرى.

لهذا تشير التقديرات إلى أن المنطقة ستزيد من إنتاجها النفطي، مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030، ومن بين الدول المنتجة و المصدرة للنفط في

[1] **البحار الستة**: **الأحمر**، المتوسط، العربي، ايجة، **الأسود**، قزوين.
[2] المحيطان: **الأطلسي**، الهندي.
[3] القناة البحرية: قناة السويس.
[4] **الخلجان السبعة**: **العربي**، **عمان**، **عدن**، العقبة، السويس، سرت، قابس.
[5] المضايق الستة: جبل طارق، تيران، البوسفور، هرمز، باب المندب، الدردنيل، للمزيد ينظر: طايل يوسف عبد العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، **مذكرة ماجستير**، **جامعة الشرق الأوسط**، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، **عمان**، 2013، ص43.

العالم هناك خمسة من دول الشرق الأوسط بلغت احتياطاتها النفطية عام 2010، ما قارب 100 مليار برميل، وهي المملكة العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت، و الإمارات العربية المتحدة، و التي تضم فيما بينها احتياطات تقدر ب 578.89 مليار برميل، مشكلة بذلك حوالي 48,7% من إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم.[1]

إن ترابط الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط بأهميته الأمنية، أمر في غاية الخطورة، فغياب الأمن والاستقرار في المنطقة ينعكس على الناحية الاقتصادية، ذلك أن شريان التجارة الدولية يتدفق عبر الممرات البحرية، التي أصبح أمنها من أولويات السياسة الدولية خصوصا النقل عبر قناة السويس بمصر و الملاحة في البحر الأحمر و خليج عدن وكذا بحر العرب وهذا ما ظهر بوضوح في تركيز الاهتمام الدولي على مسالة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نظرا لما تمثله من مخاطر على طرق التجارة الدولية وتأمينها، فقد شكل التضاعف غير المسبوق في تكلفة التامين على التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديدا حقيقيا على حركية التجارة الدولية و من هنا جاء الحرص على العمل للحيلولة دون تمكن تنظيم القاعدة أو التنظيمات المحلية المتحالفة معه في اليمن من فرض السيطرة على المناطق الساحلية، خاصة في جنوب اليمن، نظرا لأهميتها و خطورتها على سلامة الملاحة البحرية.[2]

المبحث الثالث:نظرية الدور لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية

يعتبر مفهوم الدور الإقليمي من المفاهيم المركزية في دراسات العلاقات الدولية، نظرا للتحولات التي شهدها العالم أين ظهرت عدة دول تحاول إيجاد مكانة لها في السياسة الدولية من حيث التأثير و النفوذ لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. إذ يهتم اقتراب الدور كإطار نظري لدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، فصانع السياسة الخارجية يتصور أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى

[1] إبراهيم بلقلة،"مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (**الحاضر و** المستقبل، التحديات)"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، **العدد** 10، **الجزائر**، 2013، ص 73.

[2] **محمد عربي لادمي**، **التنافس التركي**- الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط 1996-2014، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **الجزائر**، 2014، ص 63.

النظام الإقليمي أو الدولي، فهو يصور دول العالم و كأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية أو دفاعية.

المطلب الأول: مفهوم الدور الإقليمي

اولا: الدور في علم الاجتماع

يرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، و يقصد بالدور" مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا و المرتبطة بوظيفة معينة"[1]، فعلى سبيل المثال ينظر "بارسونز" إلى الدور بأنه" يمثل قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي و مندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة ادوار تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات المتكاملة".[2]

ثانيا: مفهوم الدور في علم السياسة

استخدم الباحثون في علم السياسة مفهوم الدور للمقاربة في تحليل الظواهر السياسية، فهذا "كال هولستي" استخدمه عام 1970 م في مقاله المعنون ب" تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية " والذي أكد من خلاله على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لادوار الدولة على المستوى الخارجي و الذي يحدده مجموعة من العوامل و الظروف، أما "ستيفن وولكر" فوظفه سنة 1979 في مقاله بعنوان" تصورات الدور القومي و النتائج النسقية"، لمعالجة مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية" لمناصب" دولهم في النظام الإقليمي، و تشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات و الالتزامات و الوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية[3].

---

[1] منصور حسن العتيبي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الخليج للأبحاث (1979_2000)،ط1، دبي، 2008، ص 34.

[2] محمد عربي لادمي، **المرجع السابق**، ص 20

[3] سفيان صخري، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، الجزء1، **جريدة اليوم الجزائرية**، **العدد** 2774، 25 **مارس** 2007، ص 08.

و استمر اهتمام الباحث بالموضوع ليصدر كتابا حول اقتراب الدور و قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور سنة 1987 عنونه ب "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية".

لقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب حول إشكاليات تهدف إلى التأكيد على مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية، و هذه الإشكالات هي:

1- ما هي مصادر تصورات و ادراكات صناع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟
2- ما طبيعة الظروف التي نشأ وتكوَن فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟
3- ما تأثير عوامل و محددات السياسة الخارجية على برامج و نشاطات الدولة الخارجية؟
4-ما مدى توافق البرامج و الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟[1]

و في هذا الإطار يعرف الدور بأنه " وظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه و إمكانياته المادية و المجتمعية تبعا للظروف المحيطة و المؤثرة بكل دولة.[2]

وفي نفس المنوال يرى" روبرت كيوهان" مفهوم الدور بأنه "مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة و توجه عملها، كما يمكن اعتباره خارطة الطريق يعتمدها صانعي السياسة الخارجية لتبسيط و تسهيل فهم واقع سياسي معقد".[3]

المطلب الثاني: نظرية الدور في التحليل السياسي

يقصد بالدور الإقليمي في السياسة الخارجية" تصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع بها دولته بالنفوذ، و للوظيفة التي يمكن أن تؤديها دولته وتوقعاته لحجم

[1] مريم مالكي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة السورية(2011-2014)، **مذكرة ماستر**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص 18.
[2] إبراهيم خضير، العراق و دول الجوار دور العراق كعامل موازن، **المجلة السياسية و الدولية، الجامعة** المستنصرية، **العدد** 7، بغداد،2007، ص 165.
[3] محمد عربي لادمي، **المرجع السابق**، ص 22.

التغير المتوقع في النظام الدولي أو الإقليمي، بسبب قيامها بهذه الوظيفة"[1]، وبذلك تم ربط تعريف الدور الإقليمي بين تصورات صانع القرار للوظيفة التي يمكن أن تتمتع دولته فيها بالنفوذ و بين وجود إمكانية تحقيق هذا التصور، و تعكس هذه الإمكانية المقدرات أو العوامل المادية والمعنوية إضافة إلى قدرة الدولة على تحمل التغير في الوضع الناتج عن القيام بهذا الدور.

لقد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام الكبير و هذا تزامنا مع تغيرات الحوادث على الساحة الدولية، أين تعاظم دور القوى الإقليمية في التأثير على مجريات الحوادث و التحكم في التفاعلات و العلاقات ضمن مجال النظام الإقليمي التي تنتمي إليه، في مقابل تراجع ملحوظ للقوى الخارجية عن تلك النظم في التأثير على الطبيعة الداخلية لها، وهذا ما يوضحه "دفيد مايرز" بقوله" أن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بان تمارس تطلعات الهيمنة".[2]

إن اختلاف الدول عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح و الأهداف و اختلافها في التكوين و القدرات المادية و المجتمعية، ومن بين ذلك الموقع الجيوبوليتيكي، فإنها تختلف في سلوكها السياسي الخارجي، بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك، فحسب نموذج "دفيد مايرز" لدراسة الهيمنة الإقليمية، فانه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي و ذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها كل دولة في القطاع خصوصا و في النظام الإقليمي عموما، والتي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة السياسة الإقليمية، التي تتبعها كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي.

وبذا يمكن تتبع مقومات و عناصر قوة الدولة التي تؤثر في طبيعة الدور في:

- المتغيرات الجغرافية: الموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى امن الدولة، و التي توجه سياستها

[1] دنيا جواد الجبوري، الدور الإقليمي العراقي،رؤية في الثوابت الإستراتيجية و التحديات المستقبلية دراسة استشرافية للدور الإقليمي العراقي، **المجلة السياسية و الدولية، وحدة البحوث و الدرلسات، العدد15، بغداد، 2010، ص 211.**

[2] **عبد الله حجلب**، السياسة الإقليمية الإيرانية تجاه آسيا الوسطى و الخليج(1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص ص 30-31.

الخارجية في اغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها وتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

- الموارد الاقتصادية و الطبيعية والبشرية: تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي، الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدرتها العسكرية.
- المتغيرات المجتمعية: و المقصود بها مجموع القيم الثقافية والاجتماعية والحضارية التي تؤثر في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة.[1]

إن المتغيرات السالفة الذكر تفرض تأثيرات مختلفة على أشكال السياسة الخارجية الامر الذي يتطلب الاستعانة ببعض الدراسات لتحديد أشكال هذه التأثيرات و ابراز التغييرات الناجمة عنها في الشكل العام للسياسة الخارجية، ومن ابرز هذه الدراسات، دراسة أنموذج "تشارلز هرمان"، الذي حدد هذه التغيرات في:

- التغير التكيفي: ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة وأدواتها كما هي.
- التغير البرنامجي: و ينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار الأهداف.
- التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية وليس مجرد تغير في الأدوات.
- التغير في توجهات السياسة الخارجية: إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الأدوات الإستراتيجية و الأهداف.[2]

يعتبر هيرمان أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا، وان الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية.

[1] عبد الله حجلب، **المرجع السابق**، ص 33.

[2] عبد العاطي بدر، اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول(دراسة حالة السياسة اليابانية تجاه إسرائيل 1973-2003)، **مجلة السياسة الدولية، العدد** 153، 2003، ص 11.

المطلب الثالث: ادوار السياسة الخارجية

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة، بهذا يمكن حصر مجمل هذه الأدوار في :

أولا: الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة

تحدد في الأدوار الآتية:

- المستقل النشيط: يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية.
- صانع التنمية الداخلية: يرى صانع السياسية الخارجية أن وظيفة دولته الأساسية هي التنمية الداخلية.
- حامي السيادة: تعتمد السياسة الخارجية على ضمان استقرار الدولة و حمايتها من التدخل الأجنبي، وتحقيق الأمن القومي.[1]

ثانيا: الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ و السلام

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي و لخدمة الإنسانية و نجد منها:

- المعادي للاستعمار و المؤيد لحركات التحرر: من خلال تبنيها فكر تحرري مناهض للاستعمار.
- الوسيط: استغلال بعض الدول قوتها ووزنها للقيام بالوساطة الدولية.
- صانع السلام: تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم و إرساء السلام.
- المساعد على التنمية: من خلال توظيف القدرات الاقتصادية لبعض في مساعدة الدول الضعيفة على تحقيق التنمية.

[1] محمد عربي لادمي، **المرجع السابق**، ص 25.

- الموازن الدولي: يرى صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في حفظ التوازن الدولي القائم.[1]

ثالثا: الأدوار الإقليمية

ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كل على حدى:

- الحليف المخلص: من خلال تبني سياسة الحليف لدولة أخرى.
- الزعيم أو القائد الإقليمي: توظيف الموارد المختلفة للعب دور الريادة و القيادة إقليميا.
- المدافع الإقليمي: قيام الدولة القوية بدور الحارس الإقليمي.
- قائد التكامل الإقليمي: قيام السياسة الخارجية للدولة بتشكيل تكتل إقليمي مبني على التكامل.[2]
- الهيمنة الإقليمية التي قد تتجسد في احد الأشكال حسب تعبير" دفيد مايرز":

1. المهيمن الإقليمي: قدرة الدولة على السيطرة الإقليمية.
2. المتطلع إلى الهيمنة: سعى الدولة إلى امتلاك القدرة التي تمكنها للسيطرة على الإقليم.
3. المهيمن المحتمل: التوازن بين الدول يفتح المجال لاحتمال سيطرة إحداها للسيطرة على الإقليم في حال الفرصة السانحة.
4. المساوم: استغلال القوة الثانية في الإقليم قدراتها للمساومة على تحقيق الهيمنة.
5. الموازن: قوة محايدة تعمل على تحقيق التوازن بين الدول الطامحة للهيمنة والدول المساومة فهي بذلك قوة فاعلة محايدة.[3]

[1] محمد عربي لادمي، **المرجع السابق**، ص 26.
[2] محمد السيد سليم، ثورة يوليو و الدور الخارجي المصري، **مجلة السياسة الدولية**، **العدد** 162، 2002، ص 17، 18
[3] عبد الله حجلب، **المرجع السابق**، ص 31.

من خلال الدراسة النظرية لادوار السياسة الخارجية و مقارنتها بملامح السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية في إقليم الشرق الأوسط، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

1. بخصوص الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة نجد:

- ترى كل منهما أن تدخلها في الإقليم يهدف إلى ضمان استقلالها و أمنها.
- أن هذا التدخل هو امتداد لسياستها الداخلية.

2. بخصوص الأدوار المرتبطة بالأمن والسلام:

- ترى كل من إيران والسعودية أن نشاطها الإقليمي إنما يعكس سياسة خارجية تهدف الى تحقيق الأمن و السلام العالمي و حماية الشرعية الدولية.
- قيام كل من الدولتين بتقديم مساعدات مادية إلى الطرف الذي يدعمه، إنما يهدف إلى المساعدة على تحقيق التنمية.

3. بخصوص الأدوار الإقليمية:

- ترى السعودية أن لديها من المقدرات ما يمكنها من قيادة العالم الإسلامي السني و حماية توجهها السياستين في حين ترى إيران أن قدراتها تجعلها المرشح الأكبر للقيام بهذا الدور.
- يسعى كل طرف على بسط نفوذه من خلال عقد تحالفات و إنشاء تكتلات تضمن له الريادة الإقليمية، في حين أن أي تراجع من هذين الطرفين يسمح بتفوق الطرف الآخر، دون إغفال بعض القوى المساومة بالمنطقة كتركيا و مصر.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- مفهوم السياسة الخارجية لا يزال محلا للنقاش بين المفكرين و لم يتم التوصل إلى إعطاء تعريف دقيق و شامل لهذا المصطلح، و ذلك راجع إلى الأسباب التي تم الإشارة إليها.
- الشرق الأوسط من المفاهيم التي ارتبط ظهورها بالفترة الاستعمارية، أين تم استخدامه لتوضيح مناطق نفوذ الإمبراطورية البريطانية، ثم استخدم في الأوساط الغربية للدلالة على مخططات ومشاريع معينة استهدفت المنطقة. وهو بذلك ذو خلفية تاريخية وجغرافية.
- تعتبر نظرية الدور الإقليمي الأنسب لتحليل سلوكيات الدولة الإيرانية و السعودية في توجهات سياستهما الخارجية التي تسعى كل منهما إلى لعب دور في المنطقة النابع من مقومات و أهداف و تصورات صانعي السياسة الخارجية.

الفصل الثاني

مكانة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية

تمهيد:

تعتبر الأرض المجال الحيوي للنشاط الإنساني و الدولي، وهي بذلك اكبر العوامل المحركة للصراعات الدولية و الإقليمية والتي يهدف كل طرف منها إلى محاولة السيطرة على اكبر جزء في هذا المجال، في حين يسعى البعض الآخر إلى الدفاع عن مجاله من اجل البقاء، ولا يشذ الشرق الأوسط عن هذه القاعدة فهو محل أطماع الكثير من القوى المختلفة التي تسعى إلى فرض سيطرتها و تحقيق أغراضها، ولعل السعودية و إيران من ابرز هذه القوى في الفترة الراهنة، لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مكانة هذا المجال في السياسة الخارجية لكل من طهران والرياض، و ذلك بـ:

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية

تعتبر دراسة محددات السياسة الخارجية لأي دولة احد المداخل الرئيسية لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، لذا سنحاول التطرق إلى محددات السياسة الخارجية لكل من إيران والسعودية قصد الوصول إلى فهم سلوكيات هاتين الدولتين تجاه بعضهما و تجاه دول إقليم الشرق الأوسط.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

إن المقصود بمحددات السياسة الخارجية لدولة معينة هي تلك العوامل المؤثرة و الموجهة لسياستها الخارجية.[1]

و تتشابه هذه العوامل بين مختلف الدول في شكلها و قد تختلف في جوهرها، إلا انه يمكن تصنيف هذه المحددات إلى محددات داخلية و خارجية، ففي حالة إيران تكون:

[1] لويد جنسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، **جامعة** الملك سعود، الرياض، 1989، **ص** 317.

1. المحددات الداخلية:

لقد سبق القول أن السياسة الخارجية لدولة ما إنما هو امتداد لسياستها الداخلية، لذلك فسياسة إيران الخارجية تتأثر بمجموعة من محددات سياستها الداخلية، فيكون بذلك تأثيرها واضحا لخياراتها الإستراتيجية وأهدافها الإقليمية، و يمكن تصنيف هذه العوامل في:

أ. المحددات الجغرافية:

تلعب الجغرافيا دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة و في رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية[1]، بالرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الأسلحة ووسائل الاتصال و المواصلات المعاصرة، لا زال يحتفظ بنفس الأهمية، فموقع الدولة الجغرافي يفرض أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا و ذلك بفعل تمتع الجغرافيا بالثبات النسبي.[2]

فإيران بموقعها الجغرافي المحدد فلكيا بـ: خطي طول (44-63) شرقا، و دائرتي عرض(25-41,50) شمالا، و بمساحة قدرها 1.684.165 كم^2 ما يعادل1,27 % من مساحة العالم، 3,42 % من مساحة قارة آسيا.[3] و بحدود برية تشترك فيها مع كل من العراق و أفغانستان و باكستان و تركيا وتركمانستان و بعض الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، و بمياه إقليمية مطلة على بحر القزوين و الخليج العربي، فهي بذلك شبه منغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال و الشرق و الغرب، لا تتصل بالعالم إلا عبر الحدود البرية للدول المجاورة أو عبر مياه الخليج العربي او بحر القزوين.[4]

---

[1] حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 77.

[2] **نجلة مدوخ**، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة(**دراسة حالة** سوريا 2010-2014)، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **الجزائر**، 2015، ص 51.

[3] نبيل العتوم، **الجغرافيا السياسية كإطار تحليل لقياس قوة إيران، مجلة النهضة، المجلد** 12،**العدد**4،2011، **ص ص** 154-155.

[4] **احمد نوري** النعيمي، **السياسة الخارجية الايرانية(1979- 2011)**،ط1، **دار الجنان** للنشر و التوزيع،السودان، 2012، ص 11.

وعليه فان المحددات الجغرافية الإيرانية السالفة الذكر تجعل من هذه الدولة حاضرا لا يمكن تجاهله في أي مشروع إقليمي سياسي أو أمني أو إقتصادي، خصوصا وان موقعها البحري، و إطلالتها الساحلية على مضيق هرمز و خليج عمان و بحر القزوين، وامتلاكها لأهم الموانئ في المنطقة و امتلاكها لقواعد بحرية مدعومة بصناعات بحرية عسكرية متطورة تجعلها فاعلا رئيسا، بعبارة أخرى لا يمكن تجاهل الموقع الجغرافي لإيران الذي يعتبر حلقة وصل بين الشرق و الغرب و ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى و حوض البحر المتوسط[1]، كما أن حدودها البرية وتوسطها لمجموعة من الدول جعل منها معبرا للمواصلات البرية و الجوية بين الشرق الأقصى و الغرب، وقد أدركت إيران أهمية موقعها خصوصا مضيق هرمز ذو البعد الاستراتيجي فعملت على تكثيف وجودها العسكري بالقرب منه، ببناء قواعد بحرية على طول الساحل بغرض التحكم في إمدادات الطاقة العالمية، وغلق المضيق إذا استدعت الضرورة.[2]

خريطة رقم(03):الموقع الاستراتيجي لإيران

المصدر : http://arabic.mapsofworld.com/iran

[1] عليان محمود عليان، **العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ منتصف القرن الثاني من القرن العشرين**،ط1، ا لمركز الديمقراطي للنشر، المانيا، 2017، ص 73.

[2] **ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2000-2011**،ط1، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص ص 22- 23.

ب. المحدد الديموغرافي

تعتبر التركيبة السكانية للمجتمع و كذا تعداد السكان حسب المفكرين من العوامل المؤثرة على السلوك الخارجي للدولة، فالتنوع العرقي و اللغوي و الديني غالبا ما يفرز كتلا بشرية متباينة التصورات و الأهداف الداخلية و الخارجية، وينتج عن هذا الوضع تشكل جماعات مصالح و ضغط تحاول التأثير على توجهات السياسات الخارجية[1]، فإيران بتعداد سكانها البالغ 80 مليون نسمة حسب إحصائيات 2014، يعيش 78 مليون داخل البلد، ومليوني خارج البلد.

وهي بذلك تمثل كتلة بشرية هائلة بالمقارنة مع دول الجوار[2]، و هذه الكتلة البشرية تلعب دورا هاما في تحديد السياسة الخارجية من خلال توظيفها في القطاعات العسكرية و الاقتصادية.

كما ان تنوع التركيبة السكانية للمجتمع الإيراني الموزع على الفئات الآتية: 63% من الفرس، و 20% الأتراك– الأذريون، 7% من العرب، 6% من الأكراد،2% البلوش ،و 2% من القوميات الأخرى، إن السيطرة المطلقة للفرس تجعل من دور باقي الفئات هامشيا ما يمنح الفرصة لصانعي القرار في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية بغض النظر عن تاثيرات باقي فئات.

أما بالنسبة لمكونات الهوية الايرانية فتعتبر اللغة الفارسية اللغة الرسمية رغم محافظة الاقليات على لهجاتها المحلية[3]، و الدين الإسلامي على المذهب الجعفري هو الدين الرسمي لايران حسب الدستور القائم[4]، وبذلك يمثل المسلمون 98,8% من سكان إيران، 91% من الشيعة و 7,8% من أهل السنة و المسيحيين0,7% و اليهود 0,3% والزداشتين0,1% وسائر الديانات الأخرى 0,1%[5]، و في هذا المجال يرى الباحث انه رغم اعتراف إيران بالأقليات

[1] حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص ص 80-81.
[2] صالح حميد، **سكان إيران قد بلغوا 80 مليونا تنفيذا لخطة خامنئي**، العربية نت، 27 ديسمبر 2014، **متوفر على الموقع**: Htpp : www. Al arabiya. Net/ar/iran/2014/12/27/%p8.html، اطلع عليه بتاريخ 21/ 03/ 2017.
[3] ممدوح بريك محمد الجازي، **المرجع السابق**، ص ص 23-24.
[4] دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989، ترجمة المؤسسة الدولية الديمقراطية و الانتخابات، ص9.
[5] ممدوح بريك محمد الجازي ، **مرجع سابق**، ص 24.

الدينية إلا أن نشاطها الديني و المذهبي واضح في المنطقة من خلال تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية، ودعم الأقليات المرتبطة بها في العديد من الدول في الشرق الأوسط و غيره.

ت. المحدد الاقتصادي

إن الثروة النفطية التي تمتلكها إيران جعلت منها قوة اقتصادية إقليمية إلى جانب ارتباط هذه الثروة بممرات التجارة الدولية، جعل من إيران تدرك أهمية المحددات الاقتصادية في صناعة سياستها الخارجية التي تركزت في جانبها الاقتصادي بعد الحرب الباردة على فتح الحوار مع الدول الأجنبية لتخطي المشاكل الاقتصادية الناتجة عن حرب الخليج الأولى.[1]

إلى جانب الاحتياطات النفطية و الغازية التي شكلت موردا هاما للخزينة الإيرانية الذي بلغ حوالي 95 مليار دولار سنة 2011 م، استغلته إيران في تطوير اقتصادها[2]، كما تمتلك إيران صناعة محلية على مستوى جيد كفيلة بتلبية احتياجات البلد فهي أول دولة من دول الشرق الأوسط منتجة للصلب ب 10 ملايين طن، إضافة للسيارات و الحافلات و الشاحنات بنماذج مرخصة من قبل بيجو ورونو و هونداي، بأكثر من مليون وحدة منتجة في شركات إيران[3]، إلى جانب صناعة الالكترونيات و المواد الغذائية و الصناعات التقليدية كالسجاد والسيراميك.[4]

إلى جانب قطاع الطاقة والصناعة سعت إيران إلى تطوير قطاعها الفلاحي لتحقق قفزة نوعية لتصبح دولة مصدرة للقمح سنة 2007.[5]

ونظرا لأهمية الطاقة المتجددة سعت إيران إلى تطوير برنامجها النووي لإدراكها ما يوفره من الطاقة الكامنة للحياة و التنمية الاقتصادية، وإيجاد مصادر بديلة للطاقة التقليدية، تمكنت

---

[1] **عبلة مزوزي**، العلاقات الإيرانية-السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج **لخضر باتنة**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **الجزائر**، 2010، ص 31.

[2] أسماء أمينة قاسم، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه ايران و انعكاساتها على الدول المنطقة 2003-2014، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **الجزائر**، 2015، ص 72.

[3] محمد شنين المهدي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي(2001-2013)، **مذكرة ماجستير**، **جامعة محمد خيضر بسكرة**، كلية الحقوق و العلوم والسياسية، قسم العلوم السياسية، **الجزائر**، 2014، ص 38.

[4] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الناشر مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، **الجزائر**، 2010، ص 107.

[5] وليد **عبد الحي**، **مرجع سابق**، ص ص 105- 106.

ايران من بناء مفاعلات نووية و نجحت في تخصيب اليورانيوم لتصل الى امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة ما يفسح المجال أمامها للمجالات الطبية والعسكرية و الزراعية.[1]

ث. المحدد السياسي

يلعب رجال الساسة والمؤسسات الرسمية في الدولة دورا هاما في تحديد السياسة الخارجية للدول، فإيران بنظامها السياسي المتميز الذي انبثق عن الثورة الإسلامية سنة 1979 م، منح الأولوية لاجتهادات رجال الدين على المذهب الشيعي الاثني عشرية[2]، رغم ان النظام السياسي الإيراني يتسم بتعدد أجهزة الحكم المرتبة على النحو الأتي:

- **المرشد أو القائد:**

يتمتع الفقيه بسلطات واسعة باعتباره أعلى هرم السلطة في إيران ما يسمح له بالتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة.[3]

- **رئاسة الجمهورية:**

رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة، وهو المسؤول عن تطبيق الدستور و رئاسة السلطة التنفيذية باستثناء الشؤون التي ترتبط بالقيادة، و رئيس الجمهورية هو المسؤول أمام الشعب و القائد و مجلس الشورى الإسلامي، وفي حدود صلاحياته ووظائفه بموجب الدستور أو القوانين العادية، ومن ضمن ما يختص به الرئيس ما نصت عليه المادة 128 من الدستور:" يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية و تصديق رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول".[4]

---

[1] عبد الله حجلب، **المرجع السابق**، ص 47.

[2] عيسى سليمان حمدي، انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي(بعد حرب الخليج الأولى 1988-2014)، **مذكرة ماستر أكاديمي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **الجزائر**، 2015، ص 13.

[3] ممدوح بريك محمد الجازي، **المرجع السابق**، ص 26.

[4] عيسى سليمان حمدي، **مرجع سابق**، ص 16.

- **مجلس الوزراء او الحكومة:**

يتبع سلطات رئيس الجمهورية، وهو مفوض حسب الدستور الإيراني ببعض الصلاحيات المباشرة بشان السياسة الخارجية، فحكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بـ:

- ❖ طرد الاستعمار تماما و مكافحة النفوذ الأجنبي.
- ❖ تنظيم السياسة للبلاد طبقا للمعايير الإسلامية و الالتزام الأخوي تجاه جميع المسلمين و العمل على الحماية الكاملة لمستضعفي العالم.[1]

- **مجلس الأمن القومي:**

يرأسه رئيس الجمهورية، و يعد مصدرا للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها و مواقفها.

ويهدف إلى تامين المصالح الوطنية و حراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد و السيادة الوطنية.[2]

- **مجلس الشورى الإسلامي(البرلمان):**

وهو مجلس تشريعي و رقابي يمارس دورا هاما في السياسة الخارجية.

- **مجلس صيانة الدستور:**

ترتكز مهامه على مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية و الدستور.

- **مجلس تشخيص مصلحة النظام:**

يقوم بفض النزاعات بين مجلس صيانة الدستور و مجلس الشورى إذا رفض الأول توصيات الثاني، ومستشارا للمرشد في اتخاذ القرار.[3]

[1] وليد عبد الحي، **المرجع السابق**، ص 156.
[2] دستور إيران، **المرجع السابق**، ص 33.
[3] عيسى سليمان حمدي، **المرجع السابق**، ص ص 17-18

- **مجلس الخبراء:**

يعد من أهم المؤسسات السياسية لاتصاله المباشر مع مرشد الثورة، حيث يتعهد الدستور إلى المجلس بوظيفة تحديد صلاحية القائد و ترشيحه للقيادة، ومتابعة قيامه بمهامه. ووظيفة عزل القائد إذا رأى انه انحرف عن المسار الدستوري أو افتقد لأي من الشروط الأزمة، ويؤثر المجلس على السياسة الخارجية بشكل غير مباشر من خلال تعيينه للمرشد.

- **وزارة الخارجية:**

تقوم بتنفيذ ما يصدر عن المؤسسات السابقة من قرارات و رؤى، كما أن هناك بعض الجوانب التخطيطية في عملها، إضافة إلى تجميع الأخبار و التحليل و تقديم الخبرة.[1]

2. المحددات الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية لأية دولة بالعوامل التي تفرزها البيئة الدولية التي تختلف مكوناتها و التي تلعب دور المحدد لأنماط سلوكها ضمن هذه البيئة. فالمتغيرات الخارجية عبارة عن جملة العوامل و الظروف التي تنبثق عن النظام الدولي، فتؤثر على صناعة القرار الخارجي لهذه الدولة[2]، و يختلف هذا التأثير باختلاف النظام كان إقليميا أم دوليا، لذا سنحاول معرفة مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية بالسياسات الخارجية المختلفة.

1) المحددات الإقليمية

تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بالبيئة الإقليمية المحيطة بها نظرا لموقعها الجغرافي المتميز و مساحتها الجغرافية التي تجعلها جزء من نظم إقليمية متعددة ومتباينة، مما يفرض على صانع القرار في إيران التعامل مع هذه النظم الإقليمية بما يحفظ مصالحها الإستراتيجية التي تراعي:

❖ التعامل مع باكستان بنظرة الحليف العسكري الفعال.[3]

[1] عيسى سليمان حمدي، **المرجع السابق**، ص 19.
[2] مثني على المهداوي، **المرجع السابق**، ص 112.
[3] محمد شنين المهدي، **مرجع سابق**، ص68.

- ❖ التعامل بحذر مع أفغانستان مع الأخذ بعين الاعتبار تنظيم طالبان المعادي لها.[1]
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار الى التطورات الحاصلة في تركيا و محاولة الاستفادة من الوضع القائم.[2]
- ❖ التعامل بحذر مع الجمهوريات المجاورة لها و التي تشكلت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.[3]

2) المحددات الدولية

تساهم التحولات الكبرى في النسق الدولي على تحديد معالم السياسة الخارجية الإيرانية خاصة القوى الكبرى المتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا.

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

أدى انهيار نظام الشاه حليف الولايات المتحدة، و نجاح الثورة الإيرانية إلى توتر العلاقات بين البلدين كما ساهمت أزمة الرهائن الأمريكيين لدى إيران إلى تصعيد التوتر بينهما ووصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ودخولهما في صراعات مباشرة وغير مباشرة صبغت بالطابع العدائي إذ حاولت الإدارة الأمريكية بفرض سياسات مختلفة ضد إيران تنوعت بين الاحتواء و التهديد و الحظر الاقتصادي الشامل، وصولا إلى اعتبار إيران دولة راعية للإرهاب.[4]

كما شكل الاحتلال الأمريكي للعراق تهديدا مباشرا لإيران هذه الأخيرة قابلته بالتدخل في العراق و منافسة النفوذ الأمريكي في العراق.[5]

من هنا يمكن القول أن التواجد القوي لأمريكا في الشرق الأوسط كان له بالغ التأثير في توجيه السياسة الخارجية لإيران.

---

[1] محجوب الزويري، **حدود الدور الإقليمي الإيراني: الملموحات و المخاطر**، 16 افريل ،2013 متوفر على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013449233040743O.html، اطلع عليه بتاريخ 22 /03/ 2017.

[2] باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية،2004/10/3 ، **متوفر على الموقع**: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9، اطلع عليه بتاريخ 22 /03/ 2017.

[3] محمد شنين المهدي، **المرجع السابق**، ص ص 69- 70.

[4] محمد شنين المهدي، **مرجع سابق**، ص 74.

[5] محمد شنين المهدي، **مرجع نفسه**، ص ص 75- 76.

- **روسيا**

بانهيار الاتحاد السوفياتي تخلصت إيران من مشكلة الجار القوي ما مثل مكسبا ماديا حرر النظام من أهم هواجسه الأمنية، وتزامن هذا السقوط مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، و لطالما تطلعت روسيا إلى إيران كامتداد جغرافي حيوي يشكل إحدى المعابر البرية باتجاه المياه الدافئة في الخليج و المحيط الهندي و لإيران مخارج على نقاط اوراسيا الإستراتيجية و هذا التواصل الجغرافي يفرض تواصلا جيو سياسي بين روسيا وإيران تحاول موسكو الاستفادة من الموقع في لعبة شد الحبل مع الغرب خاصة أن إيران كانت تكن العداء للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

رغم المصالح المشتركة بين الطرفين إلا أن العلاقة بين البلدين الخارجية غير واضحة بسبب غموض إستراتيجية روسيا نحو إيران، إلا أن الأزمة السورية الراهنة قربت بين الطرفين ودخولهما في تحالف ثلاثي يدعم النظام السوري.[2]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية السعودية

على غرار إيران تتأثر سياسة السعودية بمجموعة من المحددات تتمثل في:

1) المحددات الداخلية

تخضع السياسة الخارجية السعودية إلى مجموعة من المحددات المصنفة كالاتي:

ا. المحدد الجغرافي

تقع المملكة العربية السعودية في قلب الجزيرة العربية بين خطي طول 43.36 و 56 شرقا و دائرتي عرض 16 شمالا تقريبا و 32.12 شمالا، بمساحة قدرها 2مليون كم^2، فهي تشكل 80% من مساحة الجزيرة العربية، وهي اكبر دول الخليج العربي مساحة. و تشترك السعودية

[1] نجلة المدوخ، **المرجع السابق**، ص 80.
[2] باكينام الشرقاوي، **المرجع السابق**، متوفر على الموقع:
.http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9

في حدودها مع كل من الأردن، العراق ، الكويت، اليمن، عمان، الإمارات العربية المتحدة البحرين، قطر و تطل على الخليج العربي و البحر الأحمر.[1]

إن الموقع الجغرافي و الامتداد الحدودي مع الدول العربية منح للسعودية امتيازات إستراتيجية و حملها مسؤوليات انعكست على سياستها الخارجية باعتبارها قوة سياسية واقتصادية في المنطقة الأمر الذي يدفعها إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية الموقع الجغرافي في صناعة سياستها الخارجية من خلال:

- سيطرتها على المنافذ المائية الإستراتيجية(مضيق هرمز و مضيق باب المندب).
- جعل امن المنطقة ينعكس على امن الدولة، فالسعودية بساحلها الخليجي و الذي يشكل حوالي 16% من إجمالي سواحل الخليج تكتسب هذه الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية التي تمتاز بها منطقة الخليج.[2]
- العمل على تامين وتوفير حاجيات الحجاج القادمين من مختلف دول العالم الإسلامي.
- مناخ العربية السعودية الصحراوي له انعكاسات سلبية على محددات سياستها الخارجية خصوصا في المجال الفلاحي، ما دفعها التركيز على النشاط التجاري.[3]

[1] يسرى مهدي صالح، **السياسة الخارجية السعودية و المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2011،ص ص 85-86.

[2] جهاد عودة، المرجع السابق، ص353.

[3] عبد الرحمن عبد الله اليحيى، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية السعودية، **مذكرة ماجستير، جامعة** الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2009، ص ص 50-51.

خريطة رقم (3) توضح: الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية

المصدر: هيئة المساحة الجيولوجية السعودية الرابط الالكتروني

http://www.sgs.org. sa/Arabic/News/Document/SGS. pdf

ب. المحدد الديمغرافي

بلغ عدد سكان السعودية عام 2016 31.742.30 نسمة[1]، والمجتمع السعودي في تركيبته المبني على نظام القبيلة[2]، يواجه تحديا في ندرة القوى الوطنية المؤهلة الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية رغم ما تشكله من تداعيات أمنية على النسيج الاجتماعي[3]، لذا يحاول النظام السعودي تشجيع النمو السكاني لتلبية الحاجيات الرئيسة وذلك من اجل:

[1] **عدد سكان السعودية بلغ 31 مليون نسمة**، العربية نت، 11 جويلية 2016. **متوفر على الموقع**: http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/1e6ddd56-3109-4e07-a1bf-fa26d0609766، تاريخ الاطلاع 2017/03/20.

[2] محمد بن صينتان، **السعودية السياسي و القبيلة**،ط1، الشبكة العربية **للأبحاث و النشر**، بيروت، 2008،ص 11.

[3] جهاد عودة، **المرجع السابق**، ص 355.

- مواجهة متطلبات القوة التي تسعى إلى تحقيقها في بيئتها الإقليمية، على اعتبار أن القوة البشرية هي المحرك للتنمية الاقتصادية و الخزان الأساس للقوة العسكرية.[1]

من جانب آخر يشكل الدين الإسلامي على المذهب الحنبلي، واللغة العربية المكونات الأساسية لهوية المجتمع السعودي، إلا أن وجود العمالة الأجنبية و الأقليات المذهبية شكلت عنصرا مشوشا و محركا للامن، ما دفع للنظام السعودي إلى الأخذ في عين الاعتبار هذه العناصر في تحديد سياسته الخارجية بالارتكاز على توحيد الجبهة الداخلية[2]، وتفادي التدخل الإيراني في شؤون المملكة.[3]

ت. المحددات الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد السعودي على النفط لكونها تتربع على مخزون يشكل ربع احتياط عالمي[4]، وهي بذلك الأولى عالميا في إنتاج البترول، إلى جانب ذلك فهي من اكبر الدول المنتجة للغاز، كما تعد السعودية ضمن اكبر 20 اقتصاد في العالم، ما ساعدها على توظيف مداخيلها في تنفيذ السياسة الخارجية.

ث. المحدد السياسي

نظام الحكم في السعودية نظام ملكي، يتم فيه تداول السلطة عن طريق الوراثة، ويبايع الملك للحكم وفق الشريعة الإسلامية السمحة[5]، والملك يعين ولي عهده وحكومته ومجلس الشورى ذو طابع استشاري من مختلف قبائل و طوائف و مناطق المملكة، فالملك و مجلس العائلة الملكية والمؤسسة الدينية و شيوخ القبائل و قادة الجيش و التكنوقراط لها التاثير في صناعة السياسة الخارجية.

---

[1] فايق حسن الشجيري، المملكة العربية السعودية بين إشكالية النظام التقليدي و دعم التغيير الشعبي، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2013، ص 376.**

[2] يسرى مهدي، **المرجع السابق**، ص 93.

[3] محمد عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية رؤية مستقبلية، **مجلة السياسة الدولية، العدد 141، 2000، ص 153.**

[4] جوزيف كشيشيان، **السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، ترجمة محمد بن عبد الله الحارثي، ج1،ط1، رياض الريس للكتب و النشر، 2013، ص 22.**

[5] مركز الفكر العالمي عن السعودية، **المملكة العربية السعودية في مائة سؤال،ط2**، دار غيناء للنشر، الرياض، 2009، ص20.

وبالعودة إلى الترتيب الهرمي لنظام الحكم يمكننا توزيع أهمية التأثير في صناعة القرار على النحو الآتي:

- الملك: يعتبر الملك مركزا للعملية السياسية في السعودية " يملك و يحكم"، وهو بذلك يمثل أعلى سلطة دبلوماسية للدولة.
- العائلة المالكة: تلعب دورا بارزا في تحديد السياسة الخارجية للمملكة باعتبارها أسرة الملك و حاشيته، كما يسهم رجال المال و الأعمال في تنفيذ السياسة الخارجية في شقها التجاري.
- مجلس الوزراء: يمثل مجلس الوزراء الجهاز التشريعي و التنفيذي للدولة وهو الجزء الأهم من عملية صناعة القرار، كذلك الأداة المنفذة له.
- مجلس الأمن الوطني السعودي: هو المجلس المسؤول عن وضع سياسات الدفاع بالمملكة العربية السعودية.[1]

2. المحددات الخارجية

1) المحددات الإقليمية

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها، باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار و الاستقرار، ومن ثم فهي لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في نفس الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس و ذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي[2]، لذلك السياسة الخارجية السعودية تنشط ضمن الأقاليم التالية:

[1] جلود ميثاق، صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، **الاصدار** 12، 2008. **ص ص** 318-319.

[2] نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية ، **مجلة البيان، الإصدار** 09، الرياض،2012، **ص** 276.

- ❖ تعتبر منطقة الخليج من أهم المناطق التي تحدد سياسة السعودية الخارجية وذلك لعدة عوامل كالروابط التاريخية و العلاقات و السمات المشتركة و العقيدة الإسلامية و المصير المشترك هذه عوامل تساعد على تحقيق التكامل.[1]
- ❖ أما في الإطار العربي فان السعودية لعبت ادوار إستراتيجية في جميع القضايا و المشاكل التي حلت بالمنطقة، إذ تعتبر من الدول التي تسعى إلى المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليمي لكافة الدول العربية استنادا على مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير الداخلية و ترك حرية تقرير المصير لشعوب الدول العربية و أنظمتها السياسية، ومن هذا المنطلق شاركت المملكة في إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، و وقوفها إلى جانب الدول العربية في جميع الأزمات و المشاكل التي تعرضت لها و خصصت لمساعدتها المبالغ المادية الضخمة.[2]
- ❖ تستند السياسة الخارجية السعودية في تعاملها و تعاونها مع الدول الإسلامية على القيم والمبادئ الإسلامية و القوانين الدولية التي تلتزم بها، ولا تنطلق السياسة السعودية في تعاملها مع الدول الإسلامية من منطلق المصالح الذاتية فقط، فهي دولة إسلامية محافظة، ذات اتجاه ديني تسعى لنشر الإسلام و تعاليمه بطرق ووسائل سلمية تتميز بالحكمة، كما تقوم بالدفاع عنه بعيدا عن الطرق العدائية.[3]

1) المحددات الدولية

- الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت العلاقات الأمريكية السعودية على امتداد عقود حالة من التحالف الاستراتيجي، وفق المصالح القومية للبلدين، والتي تعتمد على الظروف السائدة في البيئتين الإقليمية والدولية، و قد اتسمت السياستين بالاستقرار إلا انه خلال حكم الملك عبد بن عبد العزيز بدا يصيب العلاقات التوتر الذي كان بسبب أحداث الحراك الشعبي التي كانت تمثل قلقا للسعودية أين كان يتوقع من الإدارة الأمريكية أن يكون لها دورا في التصدي لهذه الثورات لإبقاء حلفائهم في الحكم الا

[1] وزارة الخارجية، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، 14جوان 2016، **الموقع**http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/24.

[2] عبد الرحمان اليحيى، **المرجع السابق**، ص 140.

أن الإدارة الأمريكية لم يكن لها دور فعال ، لذلك تزعمت السعودية المعسكر الممانع و المقاوم للحركات التي تطالب بالتغيير ، وبالتالي تعارضت توجهاته مع توجهات سياسة الولايات الأمريكية المتحدة التي دعمت القوى الفاعلة في تلك الدول من اجل إحداث التغييرات.

تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاستغلال و الاستفحال في المنطقة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنها ترى في الحوثية في اليمن باعتبارها أداة من الأدوات المستغلة لإحراز أهدافها في المنطقة خاصة أنها ترسم إلى جر تنظيم داعش الذي بات له تواجد في اليمن، على خط المواجهة و الصراع مع الحوثية، أي صراع سني شيعي و هو مخطط أريد له أن يقتل الجميع الجميع دون تدخل أجنبي، لكي تبقى المنطقة منطقة صراع لتستمر الولايات في رسم خططها و نهب خيراتها و تحديد أطماعها من خلال زرع الخوف لدى هذه الدول، وفي مقدمتها السعودية التي بدا حكامها استشعار هذا المخطط و أدركوا أن الولايات تسعى للتواجد في المنطقة لفترة أطول و التحكم بمقدراتها وإقناع حكامها بحماية بلدانهم ومصالحهم من التهديدات التي يصنعونها أو يساهمون في صناعتها.[1]

[1] راشد احمد الحنيطي، " مبدأ تصدير الثورة الإيرانية و أثره على استقرار دول الخليج العربية(الحوثيون في اليمن أنموذجا) (1994-2013)"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية،عمان،2013 ، ص 111.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه الشرق الأوسط

نعالج في هذا المبحث توجهات السياسة الخارجية و الإيرانية تجاه الشرق الأوسط

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط

حدد النظام الإيراني سياسة واضحة لتحقيق المصالح الإيرانية من خلال وضعه خارطة عمل سنة 2005 م جاءت في وثيقة تعرف باسم " الإستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025)"، أو (الخطة الإيرانية العشرينية" إيران:2025)، وهي تعتبر" أهم وثيقة قومية بعد الدستور الإيراني"، تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاما، تهدف إلى تحويل الدولة إلى النواة المركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة غرب أسيا أي المنطقة العربية التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام و سيناء، و تنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر الهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميا في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة غرب آسيا اقتصاديا، وعلميا، وتكنولوجيا، وتصبح أنموذجا و لاعبا فاعلا و مؤثرا في العالم الإسلامي.[1]

وهناك أربعة توجهات أساسية في إقليمية السياسة الخارجية الإيرانية وهي: التوجه الجغرافي الجيوبوليتيكي، التوجه الثقافي التاريخي، التوجه العقائدي الديني، و التوجه السياسي الأمني، لذلك نجد أن سياسة إيران الخارجية تواجه تحديا في إيجاد التعادل بين هذه التوجهات[2]،

ومن اجل تحقيق التوازن الاستراتيجي الإقليمي تسعى إيران إلى توجيه سياستها الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط كالآتي:

---

[1] نجلاء مكاوي، يحيى صهيب، **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**،ط1، مركز الفكر للدراسات و الأبحاث، لبنان، 2015، ص ص 100-101.

[2] معين عبد الحكيم، **إيران قوة سياسية إقليمية و دولية بارزة**، مجلة الوحدة السياسية، العدد، 133، 2012، متوفر على الموقع www.wahdaislamya.org/issuss/136/mhakim.htr، اطلع عليه بتاريخ2017/03/10.

أولا: الدائرة الجيوبوليتيكية المباشرة

- **الخليج العربي**

يعتبر الخليج العربي من أهم دوائر السياسة الخارجية الإيرانية و ذلك لتمتعه بأبعاد جغرافية متعددة، فالخليج يعد ممرا للتجارة الإيرانية الخليجية، ما دفع إيران إلى الاندفاع تجاه الخليج، و سعيها إلى ربط الخليج العربي بآسيا الوسطى ، أما بالنسبة للعامل الجيو استراتيجي فقد كان لضم إيران جزر عربية(طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) بعدا هاما مكنها من التحكم في مضيق هرمز[1]، إلى جانب ذلك عمدت إيران إلى تبني خطاب مزدوج يجمع بين الانفتاح و التشدد في الوقت نفسه تجاه دول الخليج كتكتيك يساعد على المناورة.[2]

- **العراق**

يعد العراق من أهم مصادر الجيواقتصادية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، ويعد من منظور الإستراتيجية العالمية مركز الحزام العالمي الشرق أوسطي و ذلك من خلال موقعه الجغرافي المتميز، وهو من أهم المناطق من الناحية الإستراتيجية و التي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم، حيث أدى احتلال العراق منذ عام 2003م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنامي نفوذ إيران الإقليمي من خلال حلفائها داخل العراق، و بهذا اصبح العراق بعد سقوط نظام صدام حسين مسرحا للصراع الجيوبوليتيكي بين مختلف القوى داخل وخارج الشرق الأوسط وعلى رأسها إيران.[3]

[1] علاء أبو لوز، **المرجع السابق**، ص 90.
[2] محمد ناصرشحاتة، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني**،ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص ص 55-56.
[3] علاء أبو لوز، **مرجع سابق**، ص 92.

ثانيا: الدائرة الجيوبوليتيكية الغير مباشرة

- **اليمن**

دفع الموقع الجغرافي لليمن إيران إلى الدخول في تنافس مع السعودية للسيطرة على الجانب الحيوي للمجال البحري لليمن، وسعت بذلك إلى الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع الأطراف المناوئة لنظام الحكم في اليمن و المعادية للسعودية ممثلة في الحوثيين.[1]

- **سوريا**

شكل النطاق الجغرافي لسوريا في منطقة الشرق الأوسط أهمية لإيران التي تتجه للتحالف مع نظام الأسد و تشكيل خط دفاعي أول في وجه التهديدات السعودية، وبذلك فموقع سوريا يشكل ذراعا إستراتيجية لتحقيق أهداف متعددة على اعتبار سوريا نافذة على الدول العربية تستطيع من خلالها إيران تحقيق التقارب معها.[2]

- **لبنان**

يشكل موقع لبنان أهمية بالغة بالنسبة إلى إيران من خلال إطلاله على البحر المتوسط ومجاورته لإسرائيل، وهذا الموقع جعله ممرا للتجارة العالمية إلى داخل البلاد العربية ، كما أن تركيبة المجتمع اللبناني و نظامه السياسي جعله مسرحا للصراع الطائفي التي يعد حزب الله احد أطرافها، هذا الأخير كان منطلقا لتنفيذ السياسة الإيرانية في لبنان إذ يمكن القول أن حزب الله امتداد طبيعي لإيران.[3]

---

[1] إبراهيم نصر الدين، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص112.

[2] خالد جويعد **العبادي**، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979-2007، **مذكرة ماجستير**، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008، ص ص 83- 84.

[3] خالد جويعد العبادي، **مرجع سابق**، ص 97.

- **فلسطين**

احتلت القضية الفلسطينية مكانة لدى الجمهورية الإيرانية خاصة بتبنيها" تحرير القدس " إلا انه لا يتعدى كونه مجرد شعارات وظفت لتحقيق حراك سياسي خارجي إقليمي.[1]

ثالثا: الدائرة العربية

- **مصر**

ترى إيران في مصر قوة إقليمية منافسة كما تعتبرها بوابة هامة نحو إفريقيا، لذا ظلت العلاقات بين البلدين غير مستقرة وذلك لاختلاف نظرتهما لجغرافية الشرق الأوسط، واختلافهما في العديد من القضايا كحرب لبنان 2006، والملف العراقي، الفلسطيني، والوضع في البحرين وسوريا، إذ تشكل كل من إيران ومصر قطبين رئيسين في النظام الشرق الأوسطي من حيث تعداد السكان و المكانة السياسية و الأهمية جيواستراتيجية، إذ تنظر إيران إلى مصر باعتبارها قوة منافسة لها كما تنظر إيران أن مصر البوابة التي تدفعها إلى إفريقيا التي تتحكم في المداخل(البحر الأحمر و قناة السويس)، وظلت العلاقات الإيرانية المصرية غير مستقرة على وتيرة ثابتة و يرجع إلى أن تصورات إيران للجغرافيا السياسية للشرق الأوسط تختلف جذريا عن نظيرتها مصر حول القضايا و المتغيرات التي شهدها المنطقة فمثلا خلال حرب أكتوبر 2006 أين اعتبرت مصر ما يجري هو مغامرة غير محسوبة العواقب من حزب الله في حين قدمت إيران الدعم العسكري و المالي و السياسي كما زادت حدة الاستقطاب السياسي و الاستراتيجي الذي انعكس على الملف العراقي و الفلسطيني و اللبناني و الوضع السياسي في البحرين وسوريا.[2]

[1] علاء ابو لوز، **المرجع السابق**، ص 94.

[2] كمال عطية العبد حلس، اثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية-المصرية(2005-2012)، **مذكرة ماجستير**، جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2013، ص ص 155- 156.

- **السودان**

شكل موقع السودان محددا هاما في السياسة الخارجية الإيرانية فهي ترى فيه جبهة متقدمة لتصدير ثورتها نحو جنوب الصحراء عن طريق نشر المذهب الشيعي.[1]

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية السعودية تجاه الشرق الأوسط

أولا: الدائرة الجيوبوليتيكية المباشرة

- **إيران**

تعتبر إيران بموقعها المتميز ومقدراتها المختلفة وسياستها الخارجية نحو الشرق الأوسط عاملا رئيسا في تحديد السياسة الخارجية السعودية التي تعتبر إيران منافسا لا يؤتمن جانبه و لا يمكن الدخول معه في مواجهة عسكرية مباشرة لذلك تسعى كل من إيران و السعودية إلى التسابق على بسط النفوذ على الأنظمة في دول المنطقة، بعبارة أخرى إدارة الصراع باستعمال الأنظمة المحلية، كما ساهمت الأطراف الخارجية في دعم القوة العسكرية في البلدين ما حقق نوع من التوازن المرحلي.[2]

إلى جانب الصراع الاقتصادي و العسكري شكل البعد الطائفي وجه آخر للتنافس بين السعودية و إيران فالأولى تعتبر حارسا للحرمين وراعيا لجماعة السنة تسعى إلى تحقيق مصالحها من خلال الدبلوماسية في حين تسعى الثانية إلى بذل الكثير من الجهد و الحزم في التعامل معها.[3]

---

[1] النور حمد، السودان و ايران رحلة التقارب و المشهد العربي الراهن، **مجلة سياسات عربية** ،بيروت، العدد 1، 2013، ص 60.

[2] غوس غريغوري، **ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط**، مركز بروكنجز بالدوحة، قطر، 2014، ص1.

[3] عبد الله فالح المطيري، امن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 81.

أما بالنسبة للملف النووي الإيراني، فقد شكل الاتفاق الموقع في 2015 بين (5+1) و إيران منعطفا خطيرا في السياسة السعودية و العلاقات الخارجية لها وولد أزمة ثقة بينها وبين أمريكا واسهم في توتر العلاقات الإيرانية السعودية.[1]

- **منطقة الخليج العربي**

الخليج العربي هو الامتداد الطبيعي للسياسة الخارجية السعودية التي تؤمن بالقواسم المشتركة بين دوله، وتطمح إلى تنسيق السياسات المشتركة على الصعيد الأمني و الدفاعي لمواجهة الأزمات التي تعصف بالمنطقة.

- **سلطنة عمان**

ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي و على رأسها السعودية في القضاء على الحراك الشعبي الذي وقع بسلطنة عمان من خلال دعم السلطان "قابوس" ماليا، ليتمكن من خلق وظائف و القضاء على الاحتجاج.[2]

- **البحرين**

قادت السعودية تدخلا عسكريا في المنامة سنة 2011 لدعم الأسرة السنية الحاكمة وتمكينها من القضاء على الحراك الشيعي، وبذلك ساهمت السعودية في بقاء الأسرة الحاكمة الموالية لها في البحرين، وكان التدخل نتيجة لاعتبارات جيواستراتيجية، هددت من خلالها السعودية بوقف تحالف مع الولايات المتحدة في حال سمحت الأخيرة بسقوط النظام في البحرين.

- **قطر**

أدى تغيير نظام الحكم في قطر إلى تبني سياسة خارجية مستقلة عن المحور السعودي وعن المحور الإيراني إلى توتر العلاقات بين إيران و السعودية وصلت إلى حد سحب السعودية وحلفيها البحرين والإمارات سنة 2014، بدعوى لحماية أمنها في حين أدى التنسيق بين مصر

[1] سلطان النعيمي، إيران بين احمد نجاد و روحاني، **مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد** 5284،2013، ص 10.

[2] جوزيف كشيشيان، **السلطة تعاقب الحكم في المماليك العربي، ترجمة محمد الحارثي**، ج1ط1،2012، ص ص 26- 27.

و السعودية بخصوص جماعة الإخوان إلى استقطاب قطر لأعضاء من هذه الجماعة و استضافتهم في قطر، وانتهت أزمة السفراء بعودتهم إلى الدوحة في نوفمبر 2014.

- **اليمن**

إن ما يجعل اليمن ضمن الدائرة الجيوبوليتيكية المباشرة موقعها الجيواستراتيجي وباعتبار المملكة العربية السعودية من بين أهم القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط التي لا بد أن تضع إستراتيجية متوائمة مع الواقع الجغرافي في اليمن التي تحاول استثمارها من خلال حماية حدودها الجنوبية من التمرد الحوثي الذي انعكس في "عاصفة الحزم".

- **العراق**

أدى احتلال العراق إلى تنامي النفوذ الإيراني في هذا البلد الأمر الذي أثار حفيظة السعودية بخصوص المد الشيعي ما جعلها تولي أهمية خاصة للملف العراقي.

ثانيا: الدائرة الجيوبوليتيكة الغير المباشرة

- **سوريا**

كان موقف السعودية واضحا من القضية السورية فهي لا ترى حلا بديلا عن تنحي نظام بشار الأسد. وبذلك تركزت الخيارات السعودية إلى تبني احد الحلين السياسي أو العسكري للإطاحة بالنظام.

- **لبنان**

إن إشراف السواحل اللبنانية على البحر المتوسط مهم بالنسبة للسعودية خاصة من ناحية تصدير النفط إلى أوربا، علاوة على أهمية لبنان في إستراتيجية السعودية في منطقة الشرق الأوسط للحيلولة دون غلبة ميزان القوى لصالح إيران، والوقوف في وجه حزب الله ودعم الحركات السنية المعادية لحزب الله.[1]

[1] علاء ابو لوز، **المرجع السابق**، ص 111.

ثالثا: الدائرة الإفريقية الشرق أوسطية

- **مصر**

تعتبر المملكة العربية السعودية مصر رغم العلاقات الجيدة معها دولة، يجب الحذر منها لأنها تنافسها على قيادة الإقليم، و قد تعرضت العلاقات السعودية المصرية حالة من المد و الجزر خلال الحراكات الشعبية التي شهدتها المنطقة، الأمر الذي أثار مخاوف السعودية بعد وصول الإخوان إلى الحكم.

- **السودان**

يثير النشاط الإيراني السوداني مخاوف السعوديين و الخليجيين، وهو ما دفع مؤخرا السعودية إلى محاولة بناء علاقات جيدة مع الحكومة السودانية لمواجهة المد الشيعي في إفريقيا.[1]

المبحث الثالث:وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية في الشرق الأوسط

تسعى كل الدول إلى الحفاظ على خط سياستها الخارجية وتعمل على تحقيق أهدافها باستخدام جميع الوسائل الممكنة لتحقيق إغراضها، في هذا السياق تسعى إيران والسعودية إلى العمل على تحقيق أهداف سياستهما الخارجية باعتماد مجموعة من الوسائل المتمثلة في:

المطلب الأول: الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

عملت إيران على إدخال أدوات جديدة في تنفيذ سياستها الخارجية من خلال ربط بيئتها الداخلية مع بيئتها الخارجية، لذا ظهر ما يعرف بمبدأ تصدير الثورة بالأدوات السلمية وهو مبدأ مبني على سياسة ثقافية بعيدة عن الإكراه لتكون فيما بعد نماذج لحركة سياسية تترجمها التفاعلات بين سياستها الخارجية والسياسة الخارجية للدول الأخرى بمعنى التوازن بين نظامها و محيطها الخارجي دون إغفال مبدأ المصلحة الوطنية لإيران ولتحقيق ذلك تطلب منها الجمع

[1] علاء أبو لوز، **المرجع السابق**، ص 112.

بين الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية[1]، واستخدام نوعين من الوسائل لتحقيق توجهاتها نحو الشرق الأوسط.

أولا: وسائل القوة اللينة(الناعمة)

القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية وهي بذلك القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة و تغيير سلوك الآخرين عند الضرورة و الحصول على ما تريد من خلال الإقناع و ليس الإكراه، مع استبعاد العقوبات السياسية والعسكرية.[2]

1. الهجرة المنظمة وتشكيل البؤر السكانية

يعد تشكيل البؤر السكانية إحدى قنوات الفعل الجيوبوليتيكي التي تعتمدها إيران لتحقيق إستراتيجيتها في ضوء الدور الذي يمكن أن تلعبه في بناء ادوار سياسية و اجتماعية وصلت إلى حد يمكن الحديث عن تأثير اجتماعي كبير طال البناء السكاني و الاقتصادي و السياسي في دول عدة باستخدام المد الطائفي و المذهبي.[3]

2. الإيديولوجية الدينية

الإيديولوجية أداة إستراتيجية ذات بعدين أولهما داخلي يحفظ التماسك الداخلي للمجتمع الإيراني، و يجعله مجتمعا ثوريا لتحقيق فعل خارجي يحقق أهداف إيران، والبعد الثاني يتمثل في استقطاب المجتمعات الأخرى في المنطقة و تقديم الأنموذج الإيراني كخيار لتغيير الحكام الموالين للغرب[4] ومن اجل تنفيذ الإيديولوجية الدينية وظفت العديد من القوة أهمها، الحرس الثوري بتشكيلاته المختلفة، وحزب الله اللبناني و الاستعانة بحركة حماس الفلسطينية وحركة أمل في لبنان، الفعاليات الشيعية في العراق، إلى جانب الحوثيين في اليمن.

---

[1] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011، **المرجع السابق**، ص ص 8- 9.

[2] جوزيف س. **ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للطبع، السعودية، 2007، ص 25.

[3] علاء أبو لوز، **المرجع السابق**، ص 98.

[4] **رجائي سلامة الجرابعة**، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في الشرق الأوسط (1979-2011)، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2012، ص ص 104- 105.

3. سياسة الاختراق الجيو اقتصادي:

وفيها تعتمد إيران على ربط اقتصاديات الدول التي تراها مجالا حيويا لها من اجل ابراز قوتها الاقتصادية و ضمان قربها من مجريات الحوادث، وفي هذا المنوال تسعى ايران اختراق اقتصاديات هذه الدول من خلال:

- خلق فرص جديدة لاستثمار قدراتها الاقتصادية.
- تنشيط حركة التبادل التجاري الخارجي و فتح منافذ إضافية لتسويق الصادرات.
- جعل إيران سوقا لتوفير السلع الوسطية و الإدارة و القوى العاملة، واستثمار قدراتها البشرية.
- تقدم نفسها كطرف مستعد للمشاركة في تحسين البنية الأساسية لطرق الاتصال البري و البحري مع جوارها الجغرافي.
- رسم سياسة بترولية جديدة في ظل الانفتاح على الغرب.[1]

ثانيا: وسائل القوة الصلبة

تعتبر القوة العسكرية من أهم وسائل السياسة الخارجية الإيرانية التي أهلتها لتصبح قوة إقليمية مؤثرة، باعتبار أن إيران ليست قوة حديثة أو صاعدة في النظام الإقليمي الخليجي، إذ تعتبر إيران وريثة الإمبراطورية الفارسية القديمة، و ظلت عبر العصور تسعى للحفاظ عليها باعتبارها قوة ذات شان فمنذ نظام الشاه تطمح إلى بناء قوة عسكرية تؤهلها للسيطرة على المنطقة خاصة بعد الانسحاب البريطاني منها فقد تولت مهمة الحفاظ على الأمن الإقليمي في ظل وجود مجموعة من الدول الخليجية الضعيفة وغير المستقرة[2]، ومن هنا فقد سعت إيران لبناء قوة عسكرية توفر لها الهيمنة على مضيق هرمز وعلى الملاحة الدولية.

---

[1] علاء أبو لوز، **المرجع السابق**، ص 101.

[2] **عصام المجالي**، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979، **مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات** العليا، قسم العلوم السياسية، 2007، ص 45.

و في إطار تحقيق الإستراتيجية الإيرانية فإنها تعمل على تطوير قدراتها العسكرية التقليدية و الحديثة، بدافع ضمان الاستقرار و حماية ممرات التجارة البحرية.[1]

و بالنسبة للرؤية الإيرانية التي استقرت في بال رجال السياسة أن امتلاك السلاح النووي يمكن أن يخدم أبعاد دور إيران الإقليمي في النقاط التالية:

- البعد الجغرافي: يتميز موقع إيران الجغرافي بعدد من المزايا الجيوستراتيجية، فهي حلقة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط و دول آسيا الوسطى.
- البعد الإيديولوجي: تؤكد الرؤية الإيرانية المستمدة من الخطاب الديني بان الرسالة التي تحملها الثورة الإيرانية يمكن أن تلبي حاجات البشرية و متطلباتها الاستقرار، لهذا كان اللجوء إلى المصطلح الإسلامي لتعبئة الشعب الإيراني ومن خلاله الإطار الإسلامي الأوسع، مما سمح بنحو خاص بالتوجه إلى شريحة الأهالي الأكثر تدينا.[2]

المطلب الثاني:الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية السعودية

تسعى السعودية إلى الحفاظ على أهدافها المسطرة من خلال سياستها الخارجية وذلك بتبني وسائل تتناسب مع هذه الأهداف، وتتوافق محددات سياستها المرتكزة على.[3]

- الأهمية النسبية لأهداف السياسة و ترتيب الأولويات الإستراتيجية للدولة.
- المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة.
- مدى توافر الأدوات و الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

و لضمان تنفيذ هذه المرتكزات تعتمد على جملة من الوسائل موضحة فيما يلي:

1. الوسائل الاقتصادية

لعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في زيادة مكانة المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، و مكنها من تطوير قدراتها العسكرية وأهلها للعب دور كبير في العديد من القضايا

[1] عصام المجالي، **المرجع السابق**، ص ص 46- 49.
[2] سعدشاكرشلبي، **السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني**،ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص ص 37- 38.
[3] جهاد عودة، **المرجع السابق**، ص 389.

الإقليمية خصوصا بعد ما يعرف بالربيع العربي حيث ساهمت في تقديم مساعدات مادية لبعض الدول كالبحرين و مصر لتمكينها من تجاوز أزمة الربيع العربي.[1]

2. مجلس التعاون الخليجي

لعبت السعودية دورا كبيرا في تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي، لمواجهة التحديات الإقليمية من ناحية و التصدي للقوى الأجنبية وتجنيب المنطقة التدخل الأجنبي، كما ساهم هذا المجلس بتوظيف إمكاناته المادية والاقتصادية و العسكرية في تحقيق أهداف الدول الأعضاء و على رأسها السعودية. وما تشكيل قوات درع الجزيرة إلا دليل على هذا التفعيل.[2]

3. القدرات العسكرية

عملت السعودية على استغلال مواردها المالية لبناء قدراتها العسكرية و تطوير آليتها الحربية كما سعت إلى تغيير إستراتيجيتها من الاعتماد على القوى الخارجية في حماية أمنها و امن منطقة الخليج العربي و استبدالها بالاعتماد على الذات في تحقيق هذا الهدف، و في هذا السياق بلغ الإنفاق العسكري للملكة السعودية لسنة 2015 م، 87,2 بليون دولار ، استعملت في تحديث القوات البرية و الجوية و البحرية، كما عملت على بناء قوة صاروخية إستراتيجية عرفت بالصقر الصاروخي الاستراتيجي[3].

[1] **الدور المحوري للسعودية في الشرق الأوسط**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **متوفر على الموقع**: http://www.akhbar-alkhaleej.com/13524/article_touch/15157.html، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/4.

[2] الدور المحوري للسعودية في الشرق الأوسط، **المرجع السابق**، **متوفر على الموقع**:-http://www.akhbar-alkhaleej.com/13524/article_touch/15157.html.

[3] Sam Perlo, Simon wezeman, trends in world military expenditure , 2015, sipri fact sheet, 2016, p2.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- يرتبط رسم السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية.
- نتيجة إلى إدراك صانع القرار الإيراني والسعودي لمقومات المكانة الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية سعى كل من البلدين إلى بسط نفوذهما في منطقة الشرق الأوسط.
- من اجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية فان كلا منهما تعتمدان على مجموعة من الاستراتيجيات استنادا إلى المكانة الجغرافية للدولتين و العامل الاقتصادي و العسكري مما تمنحهما وزنا على المستوى الإقليمي.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الايرانية و السعودية تجاه اليمن

تمهيد:

إن اختيار اليمن لإخضاعها لدراسة حالة ضمن محددات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية مرتبط بعوامل جوهرية يتمثل أولها في التواصل الجغرافي اليمني السعودي في شقها الجنوبي، مما يجعل أي توترات و اضطرابات أمنية في اليمن يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الداخلي للمملكة، ثانيا عامل مرتبط بالتداخل و الترابط الاجتماعي و الثقافي و الديني بين المجتمع اليمني و المجتمع الخليجي بصفة عامة، هذا البعد الذي أصبح له تأثير عابر للحدود مما سمح لأطراف إقليمية بالتدخل و حديثنا حول إيران.

فتمتع اليمن بموقع جغرافي متميز من جهة و ضعف سياستها الداخلية من جهة أخرى التي عجزت في إيجاد حلول للازمات التي تمر بها مما جعل مفاتيح علاجها على يد الأطراف الإقليمية المرتبطة بالمصالح الحيوية و الإستراتيجية في اليمن المتمثلة أساسا في السعودية وإيران، ففي ظل الأوضاع التي تشهدها اليمن برز تفاعل للسياسة الخارجية السعودية والإيرانية مع هذه الأحداث، مما يطرح عدة تساؤلات حول كيفية استثمار الدولتين في إطار العودة في الدور الإقليمي و تمدد النفوذ في كلا من السياستين السعودية و الإيرانية.

لذا نحاول في هذا الفصل إبراز أهمية موقع اليمن الاستراتيجي، بعدها تحديد طبيعة التوجه في السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه الأحداث و الحراك الشعبي في اليمن.

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لليمن

إن موقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الأحداث تأخذ حيزا كبيرا من سياسات و حسابات القوى الأخرى أو قد يجعلها على هامش الأحداث و التفاعلات الدولية بعيدا عن مسرح الصراعات و الاهتمامات الدولية.[1]

لذلك سيتم التطرق إلى المقومات الجغرافية التي تختص بها اليمن من خلال التركيز على الموقع الجغرافي و الموقع البحري إذ يشكل هذا الأخير نقطة جذب للقوى الإقليمية تجاهها بسبب موقعها الاستراتيجي.

[1] فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000، ص 62.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية لليمن

1. الموقع الفلكي:

تقع اليمن بين دائرتي عرض (12–19) شمالا وبين خطي طول 41 و 54 شرقا ويظهر من موقع اليمن الفلكي أنها تقع ضمن 7 دوائر عرض 13 خط طول وهو ما يعكس شكل المساحة المتطاول الذي يحدد موقعها ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف ولولا وجود التباين في التضاريس في اليمن لأضحت صحراء ضمن الصحاري المدارية الحارة كدول شبه الجزيرة العربية، والمنطقة الصحراوية شرق اليمن.[1]

2. الموقع الجغرافي:

تقع اليمن التي تبلغ مساحتها الإجمالية 527970 كم^2 على الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، تحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الجنوب البحر العربي و خليج عدن، ومن الغرب البحر الأحمر.[2]

3. الموقع البحري:

يتميز موقع اليمن البحري بأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، ويمر عبره 3,3 مليون برميل نفط يوميا بما نسبته 4% من الطلب العالمي على النفط.[3]

---

[1] صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية و الخارجية للاستقرار السياسي في اليمن(1990–2010) دراسة سياسية، **مذكرة ماجستير**، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، الدانمارك، 2012، ص ص 23– 24.

[2] **عبد الملك حسن الخولاني، البعد** الأمني في السياسة الخارجية اليمنية أنموذج المملكة العربية السعودية، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، **الجزائر**، 2010، ص 46.

[3] صالح ناصر جعشان، **المرجع السابق**، ص 24.

المطلب الثاني:اليمن و علاقته بالبحر الأحمر

يقع البحر الأحمر في قلب الوطن العربي و هو يعتبر بحرا عربيا خالصا فكل الدول المطلة على سواحله عربية باستثناء اريتريا و إسرائيل، وتتمثل الدول العربية التي لها سواحل على البحر الأحمر المملكة العربية السعودية و الأردن و اليمن السودان مصر جيبوتي الصومال، كما يضم ثلاث ممرات مائية هامة جدا هي قناة السويس و مضائق تيران و باب المندب.

تأتي الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر من موقعه الجغرافي الواصل بين ثلاث قارات وهي إفريقيا آسيا و أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط مرورا بقناة السويس المصرية إذ يعتبر ممرا ملاحيا مهما في مجال الجغرافيا السياسية و الإستراتيجية، و برزت أهمية البحر الأحمر إبان الحروب و الأزمات أين كان واضحا في حرب أكتوبر 1973 حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر، كما برزت أهميته أيضا أثناء حرب الخليج الثانية 1991 وأثناء حشد القوى خلال الهجوم على العراق عام 2003، إذ مرت عبره مختلف أنواع العتاد الحربي.[1]

وعلى هذا الأساس فانه يمكن التمييز بين مستويين من مستويات التحكم والارتباط لمضيق باب المندب الذي منح اليمن الميزة الإستراتيجية المهمة على البحر الأحمر كالتالي:

المستوى الأول: منطقة الارتباط الرئيسي التي تتمثل في المنطقة التي تلي مباشرة مضيق باب المندب و يمكن أن يصطلح عليه باسم المنطقة الملائمة شمالا وتتمثل في ذلك الجزء الممتد من مضيق باب المندب إلى خط عرض 13-14شمالا.

المستوى الثاني: منطقة الارتباط الثانوي فهي ترتبط بالموقع أكثر من ارتباطها بالموضع كما هو الحال بالنسبة لمنطقة التحكم الرئيسي فالمواقع الحاكمة لها أهمية خاصة في مجال الدراسات الجغرافية. فالموقع الحاكم يتيح التحكم لمن يسيطر عليه أن يبسط سيطرته و نفوذه

[1] عمر يوسف بشير، مستقبل اليمن بين التهديدات الداخلية والخارجية و أثرها على استقرار البحر الأحمر، جامعة الأزهر، غزة، 2011/01/7، متوفر على الموقع: http://k-astal.com/index.php?action=detail=115، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/25.

على مساحات شاسعة وقد تكون بعيدة دون الحاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تطلبها السيطرة المباشرة فالموقع الحاكم هنا يتحقق اختزال في السيطرة و هو ما يمكن تسميته بالسيطرة الإستراتيجية تمييزا لها عن السيطرة الجغرافية.[1]

خريطة رقم (3) توضح: أهمية موقع اليمن الجيواستراتيجي

المصدر :http://istratigy.com

[1] علاء أبو لوز، **المرجع السابق**، ص ص 136-137

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه اليمن

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية و السعودية مع اليمن

- **العلاقات الإيرانية– اليمنية**

مرت العلاقات الإيرانية– اليمنية منذ بدايتها بعدة مراحل تفاوتت بين التعاون والتنافر بفعل عوامل إقليمية و داخلية، فقبل الإسلام كان اليمن في مرحلة من المراحل التي سبقت وصول الإسلام (575–628 م) تابعا للإمبراطورية الفارسية بفعل استنجاد ملك الحميريين"سيف بن ذي يزن" بكسرى لمواجهة الغزو الحبشي لبلاده على اثر مجزرة "نصارى نجران" التي تورط فيها الملك الحميري"ذو نواس الحميري"، الذي حكم في اليمن بعد انتصار الفرس على الأحباش إلى ولاة معينين من قبل كسرى و يتبعونه سياسيا من بينهم "وهرز" و "المرزبان".[1]

و تعتبر الوحدة اليمنية نقطة التحول الرئيسية في السياسة الخارجية اليمنية ومن أكثر العوامل المؤثرة في توجهاتها على المستوى الإقليمي والدولي, حيث أدت إلى تعديل في طبيعة علاقاتها الخارجية، فقد أدت التطورات التي شهدتها اليمن إلى لفت أنظار صانع القرار السياسي في طهران والتي كانت تعاني من ضغوطات مع محيطها الإقليمي مع دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية التي تمثل المنافس للنفوذ الإيراني وتدار المنافسة بينهما من خلال توظيف سياسي للدين من كلا الطرفين.

تلك العلاقة بين إيران ودول الخليج إضافة إلى العلاقة المتوترة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية شكلت بيئة ضاغطة على إيران مما دفعها إلى تشكيل شبكة من الروابط والتحالفات الإقليمية في المحيط السياسي والجغرافي بغرض امتلاك المزيد من القدرات في مواجهه التهديدات التي تتعرض لها, وبالتالي زيادة فرصها في تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية

[1] مجموعة باحثين :**الحوثية في اليمن- الأطماع المذهبية في اليمن في ظل التحولات الدولية**, مركز الجزيرة العربية للدراسات و البحوث، صنعاء، 2008، ص16.

مصالحها الإستراتيجية وتجسيدا لهذه الإرادة فقد كانت إيران أول الدول التي بادرت بالإعلان عن تأييدها للوحدة اليمنية،مما أدى إلى تنامي العلاقات السياسية و التجارية والثقافية بين اليمن وإيران وشهدت الفترة التي تلت الوحدة كثافة ملحوظة في عدد الزيارات التي قام بها المسؤولين الإيرانيين لليمن وتوافقت مصالح البلدين في كسر الطوق التي فرض عليهما من قبل القوى الإقليمية.[1]

وبقيت العلاقات بين الجمهورية اليمنية و الجمهورية الإسلامية في إيران علاقات من طرف واحد و هي إيران بالطبع، كونها الفاعل في العلاقات الثنائية، في حين ظلت تأثير الجمهورية اليمنية على الساحة الدولية محدود، و غير فاعلة لعقود حيث تتداخل فيها العلاقات اليمنية الأمريكية والغربية عموما و العلاقات اليمنية السعودية و العلاقات الغربية الإيرانية والسعودية والإيرانية.[2]

- **العلاقات السعودية اليمنية**

اقتصرت العلاقات بين المملكة العربية السعودية و اليمن قبل الوحدة في اليمن و بعدها بنوع من التحفظ و الحد الأدنى من التمثيل الدبلوماسي[3]، و رافق الوحدة اليمنية عام 1992 م مخاوف السعودية من إمكانية استعادة الأراضي اليمنية التي سيطرت عليها السعودية في فترات الضعف و التشطير اليمني خاصة أن قيام الوحدة ارتبط بالتحول الديمقراطي و التعددية السياسية المخالفة للنهج السعودي و نظام الحكم في السعودية.[4]

و تعتبر مشكلة الحدود ، من ابرز الأسباب التي شكلت حالة من التوتر و الصراع السعودي مع كل الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في اليمن، ابتداء بمرحلة الحكم الملكي إلى حكم اليمن الشمالي والاستعمار البريطاني في اليمن الجنوبي، مرورا بمرحلة قيام الجمهوريتين، الجمهورية العربية في الشمال بعد ثورة 26 سبتمبر1962، وجمهورية اليمن الديمقراطية في

[1] صالح ناصر جعشن، **المرجع سابق**، ص ص 134- 135.
[2] **محمد الغابري**، اليمن و ايران حقيقة الأطماع و مستقبل العلاقات، مركز اليمني الجديد،2015/02/10، **متوفر على الموقع**: http ://www.alyemeny.com/news.php?id=683#.Vx6N1_mlTct، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/20.
[3] علاء ابولوز، **المرجع السابق**، ص141.
[4] عبد الله حسن علي الخولاني، **المرجع السابق**، ص 100.

الجنوب بعد ثورة 14 أكتوبر 1963، وانتهاء بمرحلة قيام الجمهورية اليمنية في 22 ماي 1990م.[1]

المطلب الثاني: الدور الإيراني السعودي تجاه الأحداث السياسية في اليمن

أولا: الاحداث السياسية في اليمن قبل 2011

من الضروري التمييز بين ضعف الدولة في المجال السياسي المحلي و الضعف في التصنيفات الدولية للقوة، فالدولة الضعيفة على المستوى الداخلي هي دولة ليس لحكومتها المركزية إلا سيطرة بسيطة على شعبها فلا يمكنها أن تفرض أمرها القضائي في أجزاء مهمة من أراضيها و لا يمكن لمحاكمها فرض أحكامها و لا يمكنها أن تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين و لا تحكم السيطرة على حدودها و تتمتع مجموعات محلية فرعية بالقوة العسكرية لتحدي قدرة الدولة الضعيفة على السيطرة على أراضيها و دائما ما يظهر المواطنون ولاء سياسيا يحل محل ولاءهم للدولة بحد ذاتها سواء يكون ولاء إقليمي طائفي فرعي محلي أو متعدد الجنسيات.[2]

لذلك اقتصر وجود أجهزة الدولة على مستوى المحافظات في بعض المناطق، وعلى مستوى المديريات في مناطق أخرى و لم يتم توسيع انتشارها ليصل إلى مستوى المراكز و القرى بمعنى آن وجود مؤسسات الدولة يقتصر على المناطق الحضرية لا سيما المتعلقة بالقضاء و الشرطة و السجل المدني و السجل العقاري و كأنما تم التوافق بشكل غير معلن على أن تحكم الدولة المدن و تحكم القبيلة الريف لذلك تم تخويل سلطات الدولة في المناطق الريفية إلى شيوخ القبائل.[3]

يعرف على اليمن انه بلد الانقسامات و الصراعات و ذلك يعود لثقافة المجتمع اليمني ثقافة قتالية"فهي تتميز في بعض جوانبها بأنها ثقافة تمجد الحرب و القتال و من شواهد هذه الثقافة القتالية و مؤشراتها وجود السلاح وانتشاره، وسعي كثير من اليمنيين إلى امتلاكه

[1] صالح ناصر جعشان، **المرجع السابق**، ص 145.
[2] غوس غريغوري، **المرجع السابق**، ص8.
[3] عادل مجاهد الشرجبي، **محمد احمد المخلافي، القصر و الديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، 2009، ص ص 75- 76.

لذلك فان الشعب اليمني يمتلك خمسين مليون قطعة سلاح، بمعدل 4 قطع سلاح لكل فرد".[1]

فجمهورية اليمن لم تكن يوما دولة ديمقراطية أو تحمل في أجندتها وسائل مرضية للجميع فقد كانت سياسة الرئيس السابق علي عبد الله صالح هي اللعب على التوازنات بين القبائل و الأحزاب الذي سبق وان استخدم التجمع اليمني للإصلاح في ضرب شريك (الوحدة الحزب الاشتراكي اليمني)، كما استخدم الحركة الحوثية و السلفيين و تيار الصوفية في ضرب "حزب الإصلاح"، و نجح، كذلك في شق "الناصريين "ثلاث أحزاب، و "البعث" حزبين، كما قام باستنساخ مجلس وطني للمعارضة.[2]

ولفهم تسلسل الأحداث في اليمن قبيل الحراك الشعبي علينا فهم أن إرهاصات هذا الحراك التي تعود إلى حركات تمرد و احتجاجات سابقة لعام 2011 بسنوات خصوصا التمرد الحوثي و الحراك الجنوبي فاليمن تواجه تحديات عديدة أقلقت النظام السياسي اليمني بتضافر عدد من المشكلات السياسية مع المشكلات الاقتصادية لتكون عاملا مؤثرا في زعزعة النظام السياسي في اليمن والتي تتمثل في:

1. الأزمة الاقتصادية

يعد اليمن أفقر بلد في العالم العربي و يعيش ما يقارب نصف السكان على الأقل من دولارين يوميا حيث يشهد ارتفاع عدد السكان ووجود خلل كبير في الهيكل الديمغرافي من جانب و ارتباط ذلك بضعف المستوى للأداء الاقتصادي العام و انتشار الفساد المالي و الإداري مع وجود نسبة بطالة تصل إلى ما يزيد على 35% من إجمالي القوى البشرية في البلاد. هذا الأمر قد أدى إلى زيادة معدلات اندلاع النزاعات المسلحة الداخلية،نتيجة هذا الخلل البنيوي و عدم قدرة الدولة على التكيف معه والاستجابة له بتوفير الاحتياجات

[1] يوسف مكي، احمد يوسف وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 568.

[2] **عادل الأحمدي، الزهر والحجر التمرد الشيعي في اليمن و موقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديدط1، مركز نشوان** الحميري **للدراسات و النشر، صنعاء**، 2007، ص 135.

الأساسية للمواطنين،[1] كما يملك اليمن أسوا السجلات في المنطقة في مجال التنمية، فكان برنامج التنمية التي تقوم به الأمم المتحدة، وضع اليمن في المرتبة 153 من أصل 177 دولة حيث يبلغ معدل 54% في معرفة القراءة و الكتابة، ومتوسط حياة يصل إلى 62 سنة، ومستويات عالية من وفيات الأمهات و سوء التغذية لدى الأطفال، ويعاني اليمنيون أيضا نقصا في البنية التحتية،وسوءا في الخدمات المقدمة، فيحصل أربعة أشخاص من كل عشرة على الكهرباء، و شخص من كل أربعة على مياه شرب نظيفة.[2]

2. مشكلة انفصال الجنوب عن الشمال

نادرا ما كان اليمنيون عبر التاريخ موحدين تحت حكم مشترك، فجغرافية البلاد من جبال شاهقة في الغرب حول العاصمة صنعاء، وصحراء داخلية واسعة و نظام أودية في الشرق معرف باسم واد حضر موت مما خلف انقسامات قبل عصور من ظهور الإسلام، أما الحقبة الإسلامية فظهرت مدارس دينية و أنظمة حكم متميزة أين هيمن الزيدون، وأسسوا نظام الإمامة في نهاية المطاف أما الشافعية و هم أتباع المذهب السني فقد انتشروا على طول البحر الأحمر و المناطق المنخفضة إلى الجنوب من صنعاء. وهكذا أبقت الجغرافيا أهل السنة و الشيعة منفصلين.[3]

وبالنسبة إلى مشكلة مطالب الجنوب بالانفصال عن الشمال اليمني رغم الوحدة عام 1990 أين قامت حربا أهلية تلت الوحدة اليمنية عام 1994، لعدم استجابة السلطات الرسمية لمطالب الجنوبيين و مواجهتها بالقمع و أخذت هذه الفعاليات منحنى جديد حيث ربط المحتجون بين المطالب المعيشية و المطالب السياسية و المشاركة في السلطة و التقاسم في الثروة و تحول الحراك من الطابع العفوي إلى الطابع المنظم إذ طالبوا بفك

[1] احمد محمد أبو زيد،معضلة الأمن اليمني الخليجي دراسة في المسببات و الانعكاسات و المالات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 414، 2013، ص 77.

[2] هاني الجبلي، وآخرون، الأمة واقع الإصلاح ومال التغيير، **مجلة البيان الرياض، الإصدار** 9، 2012، ص ص 215-216.

[3] داي ستيفن، التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن، **برنامج الشرق الأوسط**، مؤسسة كارنيغي، العدد 108، 2010، ص 9.

الارتباط بين الشمال و الجنوب و العودة إلى ما قبل الوحدة معتبرين أنهم محتلون من قبل الشمال.[1]

3. مشكلة الحوثيين مع السلطة السياسية

عرف عن اليمن بوجود مكونان مذهبيان رئيسيان سائدان في اليمن عبر تاريخها الإسلامي هما الشافعية نسبة إلى الإمام "محمد بن إدريس الشافعي" و الزيدية هو مذهب عقائدي و فقهي ضم اغلب علماء آل البيت.[2]

اعتبر الهدف العام للحركة الحوثية هو الإمامة و الحكم وبسط نفوذ المد الشيعي الاثني عشري الجعفري على المنطقة الذي لن يأتي إلا بعد الوصول إلى السلطة و الحكم و إعادة حكم الأئمة تحت أي شكل من أشكال الحكم المعاصرة، أما الأهداف الأخرى التي تعمل في خدمة الهدف العام فهي النشاطات السياسية الهادفة إلى تقويض مفاصل النظام السياسي للحكم و أركانه و الإحاطة به و الانقضاض عليه.[3]

4. مشكلة القاعدة في اليمن

فضلا عن الحركة اليمنية فان اليمن تواجه أيضا التكفيريين القاعديين و هدفهم إنشاء حركات متمردة للتأثير في استقرار شعوب المنطقة و أمنها ورخائها، مستفيدين من جغرافيا و تضاريس الأراضي اليمنية الجبلية و خاصة أن اليمن تعد مرتع خصب لتخريج كوادر إرهابية خصوصا في المناطق الجبلية و الأماكن الريفية غير المأهولة بالسكان حيث يقع في بؤرة محورية تحمل تهديد خطيرا لأمن القوى الدولية العدو للقاعدة، فمضيق باب المندب و خليج عدن و حركة القرصنة القائمة فيه و في الصومال و القرب من خطوط الملاحة الدولية و مجاورة منطقة الخليج العربي و احتياطاتها النفطية والمالية كلها أسباب تدعو إلى اتخاذ اليمن قاعدة للجهاد قوى الظلم الدولي المتمثلة في الولايات المتحدة من جهة و القدرة على ضرب

---

[1] فاضل نادية فضلي، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، العدد 17**، 2013، ص 388.

[2] احمد أمين شجاع، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران و الحوثيون مراجع ومواجع**،ط1، مركز البحوث للدراسات، صنعاء، 2013، ص 167.

[3] راشد احمد الحنيطي، **المرجع السابق**، ص 73.

الحلفاء الإقليميين من جهة أخرى و على رأسها الأسرة الحاكمة السعودية، فالجزء الأعظم من أفراد التنظيم هم من اليمنيين والسعوديين فضلا عن اللاجئين من أفغانستان و باكستان مما يعطي التنظيم القدرة على التمدد.[1]

مما سبق يمكن ملاحظة أن المشهد اليمني قبل الحراك الشعبي لم يعرف الاستقرار منذ تأسيس الجمهورية عام 1962م إذ يواجه تمرد في الشمال و حركة انفصالية في الجنوب ووجود تنظيم القاعدة هذا ماساهم من حدة الأزمة الاقتصادية التي جعلت اليمن تتصدر قائمة البلدان الأكثر فقرا و ضعفا اجتماعيا و صحيا و تنمويا في العالم، كل ما سبق مثل إرهاصات للحراك الشعبي لعام 2011.

ثانيا: التنافس الإيراني- السعودي تجاه الأحداث السياسية في اليمن

تجلى التنافس السعودي الإيراني في ظل النزاع الداخلي الذي واجهه اليمن بشكل يعيد رسم مواقع القرار الإقليمي، فبعد أن ألقى الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في تصريح له مع إحدى الصحف في منتصف عام 2009 واصفا الحوثيين بأنهم يتلقون دعما من إيران، هذا ما قابله الرئيس الإيراني احمدي نجاد في الوقت نفسه بتصريح متهما فيه الحكومة اليمينية في تلقيها دعما من المملكة العربية السعودية لشن حرب ضد ايران، و تندرج علاقة الحوثيين مع إيران، ضمن الناحية المذهبية، فهي علاقة طرف مستقل عن الدولة(الحوثيين) مع دولة أخرى(إيران)، وبهذا الاعتبار لا يهمهم أن يكونوا أداة للقيام بدور لصالح إيران مادام يتناغم ذلك مع كيانهم المستقل و ليس مع امن الوطن ككل و استقراره، خصوصا مع من يرون انه تدخل المملكة العربية السعودية للتوسع على حسابها، فضلا عن الإعجاب الكبير لدى كثير من اليمنيين و بخاصة أهل صعده بالثورة الإيرانية، وسائر حركات التحرر و المقاومة كحزب الله وحماس ، وهو ما شكل دعما لتوجه الحركة الحوثية باتجاه التعامل الايجابي مع إيران و تأييد ثورتها على المستوى العقائدي، ومن ناحية أخرى فان الإيرانيين يشعرون بعاطفة نحو الحوثيين لأسباب دينية و سياسية رغم أنهم لم يتفقوا معهم في المذهب، وهنا تصاعدت حدة الإعلام السعودي ضد إيران، موضحا أن الأخيرة تسعى في أكثر من جبهة إلى إثارة الفتنة بين الشعب

[1] تقرير الدوحة، **اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث و الدراسات**، 2015، ص 5.

اليمني، وبان الحوثيين الزيديين وهم حلفاء للسعوديين منذ ستينات القرن الماضي وان الكثير منهم لا زال مع التناقض بسبب التعصب الجديد و الحاد، بل و لا تزال قيادات زيدية تقيم داخل الأراضي السعودية، ومن بينهم بقايا العائلة الحاكمة في اليمن قبل ثورة سبتمبر 1962.[1]

كما ذكرت مصادر دبلوماسية سعودية أن دخول المملكة في مواجهة مباشرة ضد الحوثيين يأتي لتقويض مخطط إيراني يستهدف امن المملكة في الصميم، مشددة على خطورة التطورات التي تشهدها الحرب في المنطقة التي تكمن في الدعم الإيراني اللامحدود للحوثيين الذي يهدف إلى استخدامهم لتعزيز النفوذ الإيراني في الخليج العربي، و قرب اليمن للمملكة السعودية، فان إيران تنظر إلى اليمن باعتباره الدولة الضاحية بالنسبة للسعودية، و مصطلح الدولة الضاحية مصطلح استخباراتي سياسي يقصد به اختراق الدولة المستهدفة عبر الدولة الضاحية(المجاورة)، وخاصة إذا كانت أجهزة الدولة المستهدفة لا تسمح بنشاط الدولة الساعية لاختراقها، أو تحاصر أنشطتها، أو ليس بينهما علاقات دبلوماسية، أو بينهما عداوة و العلاقات الباردة، وفي هذه الحالة فان العلاقات الإيرانية السعودية يغلب عليها التنافر، لذلك فان مساعي إيران لاختراق المملكة و أجهزتها غير ممكن، لذلك فان اليمن ووجود الحوثية التي تمثل الضاحية لإيران.[2]

ما يمكن قوله أن موقع الجيوستراتيجي مثل نقطة الجذب للقوى الدولية و الإقليمية في تاريخ اليمن المعاصر، فهو يتمتع بموقع استراتيجي هام يمسك مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، ويطل على مضيق باب المندب ، ويربط حزام امن الجزيرة و الخليج العربي، ابتدءا من قناة السويس و انتهاء بشط العرب، مما جعل إيران تركز اهتمامها عليه بهدف ضمان السيطرة على طريق الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب و جزيرة ميون و سقطرى، و ميناء ميدي الذي يسعى الحوثيون أكثر من مرة للسيطرة عليه، لذلك فان حركة الحوثيين أثارت مخاوف المملكة من تفاقمها و انتشارها، ما نتج عنه التدخل العسكري السعودي بعد تشكيل تحالف دولي بما يعرف باسم"عاصفة الحزم".

---

[1] محمد سالم الكواز، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية**، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 124.

[2] محمد الغابري، **المرجع السابق**، متوفر على الموقع:
http://www.alyemeny.com/news.php?id=683#.WRm_8BIzQ7s

المبحث الثالث: الحراك الشعبي في اليمن منذ عام 2011

اعتبر عام 2011 م، هو عام الانتفاضات الشعبية العربية، من تونس إلى مصر إلى اليمن إلى ليبيا إلى سوريا، لذلك كان القاسم المشترك بين هذه الدول هو الانتفاضة ثم الحراك الشعبي ضد النظم المستبدة و القمعية الحاكمة، لذلك ترسخت لسنوات طويلة قناعة لدى الشعوب العربية، بان التغيير في العالم العربي رهن بأمرين الأول القضاء و القدر بموت الحكام، والثاني انقلاب عسكري أو تدخل خارجي باحتلال أو ما شابه، و في ظل هذه المعادلة كانت الشعوب العربية غائبة تماما عن المشهد السياسي، فثورة الشعوب لم تكن خيارا محتملا، وفجأة حدث ما لم يكن في الحسبان و انتفض الشارع الذي كانت انطلاقته الأولى من تونس ثم تبعتها مصر فاليمن و ليبيا، ومن تبقى من الدول العربية كان لابد أن تمر برياح التغيير، مما اجبر باقي الدول العربية لاتخاذ خطوات وقائية شملت إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية لاحتواء غضب الشعب العربي.[1]

المطلب الأول: أسباب الحراك الشعبي في اليمن

تضافرت مجموعة من الأسباب الخارجية و الداخلية التي كانت سببا في الحراك الشعبي في اليمن، تتمثل أساسا في:

- **الأسباب الخارجية**
  - **التدخلات الإقليمية و الدولية**

عمت الاحتجاجات عددا من الدول العربية، فكانت البداية في تونس التي استطاع شعبها الإطاحة برأس النظام زين العابدين بن علي، فكانت تلك الحادثة شرارة اندلاع الحراك الشعبي التونسي و الذي استمر ليصل دول عربية أخرى، إذ أسهمت عوامل عدة في ظهور الانتفاضات و الحراك الشعبي كان على رأس تلك العوامل العامل الاقتصادي، فبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية إلا أنها شهدت خللا في توزيع الثروة التي استأثرت بها نخب ضيقة و تراجع الدور الاقتصادي و الاجتماعي للدولة فضلا عن

[1] ميثاق جلود، موقف الولايات المتحدة العربية من الثورات العربية منذ عام 2011 مصر و ليبيا **أنموذجان، مجلة دراسات إقليمية، العدد 28، 2013، ص 223.**

القمع والاستبداد و غياب الحقوق و الحريات و انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان واسهم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف و الانقسام التي تشهدها دول المنطقة.[1]

بجانب العوامل و الأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية، هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط، وحول مدى تأثير العوامل و الأسباب الخارجية هناك اتجاهان:

1. اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ابعد من ذلك و يعتقدون بان الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.
2. اتجاه دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي و إحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكيليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر، و البعض يرى أن هذه الوثائق و الموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي،لان هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم و عن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.[2]

و لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن المشهد في البلدان العربية، حيث ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في تقرير لها للكاتب "رون نيكسون" المعنون ب مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية: أن الحكومة الأمريكية ضخت ملايين الدولارات عبر وكالات مختلفة من داخل وخارج جهازها الرسمي لتحريك مجموعات

[1] سعد علي التميمي، التحديات السياسية في اليمن و تحديات الاستقرار الداخلي، **مجلة السياسة الدولية**، جامعة المستنصرية، **العدد** 25، 2014، ص 358.

[2] نجلاء مرعي، السياسة الخارجية الأمريكية و الثورات العربية، **مجلة البيان، الاصدار**09، الرياض، 2012، ص ص 316- 317.

من المنظمات الممولة من قبل الحكومة الأمريكية التي تعمل تحت شعار المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني في هذه الثورات لذلك يرى هذا الاتجاه ان الولايات المتحدة قامت بتدريب جيل عربي شاب حول طرق العمل بنجاح في عالم السياسة بدءا من ادارة الحملات و الانتخابات وصولا إلى استخدام « Twitter » و « Facebook »، بالإضافة إلى استخدام وسائل و أدوات تؤثر في سير الثورات العربية ومن أهم تلك الأدوات(الإعلام، منظمات المجتمع المدني و الأقليات الدينية) كوسائل مؤثرة في التدخل الأمريكي بالمنطقة بداعي الديمقراطية. وتجسد هذا بما يسمى بثورات الربيع العربي و التي سوف تفضي حسب المخطط الأمريكي إلى تجزئة المنطقة العربية إلى دويلات صغيرة و إلغاء الهوية القومية العربية لهذه البلدان، وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير تحولت تلك الحركات إلى صراع على السلطة بعد عامها الأول، خلقت دولا فاشلة تعمها الفوضى الدموية و ساهمت أيضا التدخلات الخليجية فيها و الإيرانية في تحويل معظم الدول التي انطلقت فيها هذه الحراك إلى دول فاشلة وحروب أهلية و صراعات طائفية و قبلية[1].

ساعدت تلك التدخلات الخارجية إلى صعود فاعلين جدد مؤثرين في البيئة السياسية و الأمنية والمحلية و الإقليمية كحركات المقاومة وجماعات الهوية و الجماهير العربية نتيجة لتراجع قوة الدولة القطرية العربية.

- **الاسباب الداخلية**

اندلع الحراك الشعبي بتاريخ 15 جانفي 2011، إلا أن القوى الثورية أجمعت على تسميتها ثورة 11 فيفري اليوم الذي أعلن فيه سقوط الرئيس المصري حسني مبارك، لتوسع المظاهرات في هذا التاريخ في مختلف المحافظات اليمنية، حيث بدا الشباب يتجمعون لاحتفاء بهذه المناسبة، وهو ما أزعج السلطة التي قامت بقمع أي مظهر للتجمع، إلا أن الشباب بدؤوا بالتجمع ثانية أمام الجامعة الجديدة، بعد أن سبقت السلطة إلى حجز ميدان التحرير، و ذلك في شكل مسيرات يطالب فيها المتظاهرين بالإصلاح السياسي، ومن ثم الانتقال بإسقاط النظام و رحيل علي عبد الله و حاشيته من الحكم.

[1] احمد سليم عبد الله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية(2001-2013)، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 52.

اعتبرت تلك المرحلة من أهم المحطات السياسية التي شهدتها اليمن في العصر الحديث، بعد خروج المعارضة المناهضة لنظام علي صالح، متمثلة بالأحزاب السياسية التي اجتمعت تحت يافطة تسمى بأحزاب اللقاء المشترك، التي تنضوي فيه سبعة أحزاب سياسية، والذي أسس في عام 2003، والتي لم تكن الوحيدة في الساحة بل أن هناك جهات معارضة أخرى وصلت إلى حد رفع السلاح بوجه النظام، وهي تختلف في أهدافها وتوجهاتها و رؤيتها، كما هي الحال بالنسبة للحوثيين، الذين انضموا إلى الحراك الشعبي، و كانت أول مظاهرة لهم في محافظة صعدة يوم 21 فيفري 2001، للمطالبة بإسقاط النظام رافعين لافتات كتب عليها(الشعب يريد إسقاط النظام)، وعبر الحوثيون عن موقفهم الداعم و المساند للمسيرات الشعبية في بقية المحافظات، و اعتبر الحوثيون أن خروج المواطنين للتظاهر في كافة المحافظات اليمنية تحت شعار واحد وهدف واحد، هو المطالبة بالتغيير، سيحرر الشعب اليمني من الهيمنة والظلم، وسيعزز من دور الشعب في صناعة مستقبله و تحمل مسؤولياته.[1]

و قد ذكر اللواء علي محسن الأحمر إلى أن هناك خمسة عوامل و مبادئ أدت إلى اندلاع الثورة ضد نظام الرئيس السابق علي عبد الله، حيث كشف اللواء عن أن توريث الحكم، و التمديد، وتعديل الدستور، والتمسك بالسلطة، والمماطلة، هي العوامل التي أدت إلى خروج الشعب و قيام ثورة سلمية أطاحت بهذه المشاريع وأصحابها.[2]

المطلب الثاني: موقف السياسة السعودية من الحراك الشعبي اليمني

عرف موقف السياسة السعودية من الحراك العربي بالرافض منذ البداية، فقادت محور الثورات المضادة، وظلت تقوم بفعل ما بوسعها لإحباطها، ومن ذلك أنها استضافت أول رئيس عربي مخلوع زين العابدين بن علي، و عرضت استضافة حسني مبارك بعد أن فشلت في منع إطاحته واختلافها مع الموقف الأمريكي من حراك جانفي إضافة أنها لم تبد أي حماسة تجاه

[1] الخضري عبد الناصر، **الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فبراير 2011**، مؤسسة قرطبة بجنيف، 2015/03/15، متوفر على الموقع:
.http:// cutt .us/ u 095، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/25.

[2] الأحمر علي، **اللواء علي محسن الأحمر يكشف عن 05 عوامل أدت إلى اندلاع ثورة 2011**، موقع يمن يمرس ، 2013/05/14، متوفر على:
.http:// yemen-press. com/news 19127.htm، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/26.

إطاحة نظام العقيد معمر ألقذافي في ليبيا، وفيما يتعلق بسوريا فقد التزمت السعودية بالصمت طوال ستة الأشهر الأولى جرى فيها قمع الانتفاضة المدنية بالقوة المسلحة، ولم تبد رأيها إلا في شهر رمضان من عام 2011 الذي تخلله اقتحام الجيش السوري مدينة حماة، وبعد تعالي دعوات في أوساط الرأي العام السعودي إلى اتخاذ موقف مما يجري في سوريا[1]، أما بالعودة إلى اليمن، والتي لا تزال القيادة السعودية في الرياض تعد اليمن أولوية في سياستها الخارجية، فقد قدمت السعودية رعايتها للحكومة اليمنية في ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها، ولم تقبل بالنفوذ الأجنبي في هذا البلد إطلاقا، وكان الرئيس المصري عبد الناصر قد حاول تصدير ثورته الى اليمن، لكن السعوديين أحبطوا مساعيه، و في هذه المرة أيضا، عندما استخدمت إيران إستراتيجيتها في " تصدير الثورة" و جدت حزما مماثلا من قبل المملكة السعودية.

ويرجع أهمية اليمن في السياسة السعودية لما تمثله من حالة جيوسياسية مختلفة، تتعدى الجغرافيا و قيم الجوار المعتادة، فهو احد أهم مجالاتها الحيوية والأمنية التي يمكن الالتفاف عنها أو إهمالها، لقد كانت السعودية تنجذب إلى التدخل العسكري المباشر في اليمن في كل مرة يصبح فيها هذا البلد ساحة للتنافس الإقليمي، وكان هدفها منع سقوطه في يد منافسة لها في الإقليم،[2] و قد تأثرت المملكة العربية السعودية من الأزمة اليمنية، بل كانت الطرف الأكثر تأثيرا بما يجري من الأحداث، وخاصة بعد أن دخلت هذه الأزمة إلى حالة مسدودة، مما أدى إلى إسراع السعودية و الدول الخليجية إلى إيجاد حل للقضية اليمنية، فجاءت **المبادرة الخليجية** في نوفمبر 2011، للحيلولة دون انفجار الأوضاع في اليمن، لاسيما أن توسعت قاعدة الانتفاضة بانضمام شرائح اجتماعية مختلفة إلى صفوفها مثل القبائل و مجموعات من الجيش و العمال و غيرها، و المبادرة أكدت على ضمان و سلامة الرئيس السابق على صالح، وعدم إجراء ملاحقة له ولجميع أقاربه و أركان نظامه، وكذلك أكدت المبادرة في بندها الأول أهمية أن يؤدي أي حل إلى الحفاظ على وحدة اليمن، وقامت على اعتماد الشراكة بين الأطراف السياسية في السلطة و المعارضة التقليدية، ولم تشرك في توقيعها جماعة" أنصار الله" أو الحراك الجنوبي. كما تعامل المجتمع الدولي مع الوضع في اليمن استنادا إلى المبادرة الخليجية

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: **ثمن البقاء خارج** المحاور و أفضليته، **المركز العربي للأبحاث و الدراسات**، 9مارس 2014، ص 2.

[2] تقرير الدوحة، اليمن بعد العاصفة، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**، 2015، ص 8.

التي حظيت بإجماع إقليمي و عالمي، وقام" جمال بن عمر"، ممثل الأمين العامل للأمم المتحدة في اليمن بزيارة صنعاء 33 زيارة من اجل الإشراف على التسوية السياسية، خلال الفترة الانتقالية و كان يلتقي كافة الأقطاب المتصارعة في الساحة اليمنية من اجل تقريب وجهات النظر في إكمال المرحلة الانتقالية، وفقا لبنود المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني ومثل هذا الموقف الدولي فرصة لا تتكرر لدعم التسوية السياسية غير أن تحركات الأحزاب المتناحرة في اليمن عكست عدم رغبة في نجاح التسوية السياسية لتعارضها مع مصالحها وأدى إلى إهدار الدورين الإقليمي و الدولي من قبل تلك القوى إلى تمكين قوى كانت تتبع ذلك المسار العكسي الذي سارت فيه المرحلة الانتقالية لتفرض نفسها على الساحة.[1]

كما أن السعودية تخشى من نجاح الثورة في اليمن التي قد تأتي بنظام ديمقراطي يجعلها منافسا لها على زعامة الجزيرة العربية، ذلك فضلا عن خشية السلطات السعودية الأصيلة من الديمقراطية بحد ذاتها، فكيف إذا تحققت في خاصرتها الجنوبية، ناهيك عن عدم رضاها عن قيادة جماعة الإخوان المسلمين(حركة الإصلاح) للحراك السياسي والثورة، واشترطت التفاهم على الرئيس القادم قبل تغيير موقفها، وهو موقف يتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

المطلب الثالث: أهداف السياسة السعودية تجاه اليمن

تعد اليمن احد الدول المجاورة لدول مجلس التعاون الخليجي و لديها حدود مشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان، ولا شك أن هذه الدول تؤثر و تتأثر بحدوث أي تغيير في اليمن، ومنذ اندلاع حركة الاحتجاجات اليمنية ضد نظام علي عبد الله صالح كان الموقف الخليجي أكثر تعقيدا و مغايرا من موقفه إزاء الثورات في كل من تونس ومصر و ليبيا و سوريا إذ التزمت هذه الدول الصمت في بداية الأحداث في اليمن و لم تعلق عن ما يجري فيها من ممارسة للعنف من قبل النظام ضد المحتجين ولم تبدأ الإدانة إلا بعد المجزرة في جمعة الكرامة في 18 مارس 2011 وبالتالي دول الخليج بدأت بالوعي لإخراج اليمن من

[1] محمد فتحي، **القصة الكاملة ل"دول الخليج"مع "عاصفة الحزم"**، النهار العربي، 2015/6/28، متوفر على الموقع: http://alnaharelarbi.com، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/22.

[2] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، **تقدير مواقف الثورات العربية**،ط1، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2012، ص ص 75- 76.

الأزمة والحيلولة دون وقوع حرب أهلية لاسيما بعد رفض الرئيس اليمني التنحي عن الحكم و تمسكه بالسلطة واستخدام القوات المسلحة لمواجهة المتظاهرين مما أدى إلى سقوط مئات القتلى، وان استمرار حركة الاحتجاجات ليست في صالح دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى إعلان دول المجلس على مبادرتهم في 3 افريل 2011.[1]

وعقب رسالة الاستغاثة من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى الملك السعودي يطالب فيه بالتدخل العسكري لمنع تمدد أنصار الملك الحوثي" الشيعة في اليمن" أين أبدت دول الخليج متحدة أكثر من أي وقت مضى، حيث استجاب الملك السعودي ببدء الضربة العسكري ضد مواقع الحوثيين، وهكذا بدا تسلسل إعلان "**عاصفة الحزم**".

- **عاصفة الحزم:** جرى إطلاق اسم عاصفة الحزم على عملية التحالف العشري في اليمن، واعتمدها الملك سلمان، استلهاما من الملك المؤسس كي يحمي الأمن الوطني السعودي و العربي المهدد من الانهيار، واستخدام اليمن كراس حربة لتطويق السعودية و تكريس غلبة المشروع الإيراني.[2]

و تعود أسباب قرار التدخل المباشر في اليمن لعدة أسباب منها:

- أن الحوثيين تحركوا سريعا، بمساندة رئيسية من وحدات الجيش و الحرس الجمهوري و القوات الخاصة الموالية لعلي عبد الله صالح، بعد الاستيلاء على العاصمة للسيطرة على المحافظات اليمنية الأخرى، بما في ذلك محافظات الأغلبية الشافعية في الوسط و الجنوب و الساحل، و انها تقدمت بصورة حديثة للسيطرة على عدن، بعد أن نجح الرئيس عبد ربه هادي في الهروب الى عاصمة الجنوب و إعلانها عاصمة مؤقتة.
- أن الحوثيين بداوا فعلا، باسم الدولة اليمنية فتح الأبواب للنفوذ الإيراني.

[1] احمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد** 51، 2015، ص 8.

[2] خطار ابو ذيابن، **الحزم في اليمن و المشهد الإقليمي الجديد**، صحيفة العرب، 3/28 /2015، **متوفر على الموقع**: http://www.alarab.co.uk/?id=48545، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/23.

- أن الولايات المتحدة الحليف التقليدي للسعودية، أخبرت الرياض بصورة واضحة أن ليس لديها من خطة للتدخل في الشأن اليمني أو محاولة إعادة التوازن في الساحة السياسية اليمنية.[1]

أعادت عاصفة الحزم تشكيل الخريطة السياسية في اليمن، فلا يمكن الحديث اليوم عن سيناريو تقسيم في ظل انتفاضة المناطق على مواقع الحوثيون و أنصار النظام السابق، كما أن اليمن لم يعد كتلة سياسية موحدة، حيث سيطر حزب المؤتمر الشعبي أو حتى هيمنة حزب الإصلاح و بقية المكونات الكبيرة، بل هناك حالة تشكل جهوي و مناطقي وإعادة فرز القبيلة بحسب الولاء للدولة مباشرة دون المرور عبر وسائط كان أبرزها الرئيس السابق و رجاله الكبار.[2] إضافة أن عاصفة الحزم قلبت الموازين في وجه التمدد الحوثي في اليمن، حيث تحول الهجوم الحوثي في التمدد داخل اليمن، إلى الدفاع عن النفس و فرض وقائع عسكرية جديدة باستنزاف قواهم نتيجة الضربات الجوية لعاصفة الحزم رغم أن تلك الضربات لم تجبرهم على الاستسلام أو العودة إلى المفاوضات، ولكن كان لها الشأن في تقييد حريتهم داخل اليمن، كما أعلنت قيادة قوات التحالف وقف عمليات عاصفة الحزم، في 21 افريل 2015، بعد تحقيقها للأهداف التي انطلقت من اجلها بناء على طلب الحكومة الشرعية اليمنية ووفق قرار مجلس الأمن رقم" 2216" حيث تبنى مجلس الأمن، مشروع القرار العربي رقم" 2216" يوم 14 افريل 2015، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يرفض حظرا للسلاح على الحوثيين و أنصار الرئيس اليمني المخلوع، ويدعو الحوثيين إلى الخروج من المدن و المناطق التي استولوا عليها بما فيها العاصمة صنعاء حيث صوتت 13 دولة لصالح القرار، و لم تعارض أي دولة، بينما امتنعت عن التصويت روسيا.[3]

فبعد وقف عمليات عاصفة الحزم، أطلقت السعودية عملية "اعاد الأمل" التي هدفت إلى استئناف العملية السياسية و حماية المدنيين و مكافحة الإرهاب و تكثيف المساعدة الطبية للشعب اليمني، والتصدي للتحركات و العمليات العسكرية ومنع وصول الأسلحة جوا وبرا و

[1] مركز الجزيرة للدراسات، **عاصفة الحزم: إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية**، 2015، ص 2.
[2] يوسف الديني، ما بعد الحزم، حدود أمنة و رفاه اقتصادي، **مجلة العرب الدولية، العدد** 1607، 2015، ص 14.
[3] الجزيرة نت،**قرار مجلس الأمن 2216 بشان اليمن**، 2015 متوفر على الموقع:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/15/، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/30.

بحرا إلى الحوثيين، و تفعيل عملية "**إعادة الأمل**" لا يعني توقف العمليات الجوية، ولكن فقط انتهت مرحلة استهداف المعدات القتالية النوعية لميليشيا الحوثي، كالصواريخ الباليستية و الطائرات و مخازن السلاح، و الآن تبدأ مرحلة جديدة، ما تسمى بصيد الفئران، إذ يتم إعادة توظيف و قيادة مسيرة المقاومة الشعبية اليمنية ضد العناصر الانقلابية الموالية لطهران.[1]

و عموما يمكن أن نلخص أهداف التدخل العسكري للسعودية في اليمن النقاط التالية:

- وقف التمدد الحوثي في اليمن: حيث أن إدراك المملكة أنها تواجه جماعة تلتف حول حدودها تستغل ضعفها و استدراجها لحرب غير متوازية باستخدام وسائل المستحدثة و تكتيكات غير تقليدية و أسلحة و تكنولوجيا جرى التوصل إليها بالتفكير فيما هو غير متوقع و غير مقبول، و قد أكد الملك سلمان عبد العزيز خلال افتتاح أعمال القمة العربية التي عقدت في 28 مارس 2015 في شرم الشيخ أن استمرار الميليشيات الحوثية المدعومة من قوى إقليمية هدفها بسط هيمنتها على اليمن وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة في تعنتها و رفضها لتحذيرات الشرعية اليمنية و مجلس التعاون ومجلس الأمن و لكافة المبادرات السلمية، والمضي قدما في عدوانها على الشعب اليمني و سلطته التشريعية وتهديد امن المنطقة فقد جاءت استجابة الدول الشقيقة و الصديقة المشاركة في عاصفة الحزم لطلب رئيس الجمهورية للوقوف إلى جانب اليمن الشقيق، وشعبه العزيز وسلطته الشرعية وردع العدوان الحوثي الذي يشكل تهديدا كبيرا لأمن المنطقة واستقرارها و تهديدا للسلم و الأمن الدولي ومواجهة التنظيمات الإرهابية.[2]

لذلك تعتبر السعودية المتضرر الأكبر من التمدد الحوثي في اليمن بسبب العامل الجغرافي المقلق من الحركة الحوثية باعتبار ان معاقل المتمردين الحوثيين موجودة في المناطق الجبلية المحيطة بمحافظة صعدة وشمال غرب اليمن المتاخمة للسعودية، وخاصة الارتباط الحوثي بإيران، إضافة إلى أن لدى السعودية نسبة من السكان الشيعة الاثني عشرية في المنطقة الشرقية، و شيعة إسماعيلية في المنطقة الجنوبية المحاذية

[1] موقع رصد، **ما بعد عاصفة الحزم**، خبراء رصد:" مصر الخاسر الأول"، 2015/4/23، متوفر على الموقع: http://rassd.com/139316.htm، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/30.

[2] مجلة العرب الدولية، **القمة العربية ال 26 : قوة عربية مشتركة في مواجهة الإرهاب**، العدد 1606، 2015، ص 6.

لليمن حيث تعتبر المنطقة الشرقية من أغنى مناطق النفط في السعودية الأمر الذي تخشاه من إثارة الفوضى داخل أراضيها عن طريق التوسع الحوثي الإيراني في اليمن.

خريطة رقم(7): توضح التمدد الحوثي في اليمن لعام 2015

المصدر :.https://www.google.fr/search

❖ تحجيم التواجد الإيراني في الخليج العربي: حيث أخفقت 22 دولة عربية من إصدار قرار عربي موحد يرفض السيطرة الإيرانية على أقاليم بلاد عربية في الوقت الذي يزداد في التوغل الإيراني في عدد من الأقطار العربية بطرق مباشرة وغير مباشرة، مما ساعد في اندفاع إيران إلى تمدد نفوذها إلى جنوب شبه الجزيرة العربية من خلال الحوثيين في اليمن بعد هيمنتها على ساحات جيوسياسية مهمة في المشرق العربي كالعراق و سوريا، والذي أصبح من المؤكد أن إيران تسعى إلى تطويق السعودية لخنق حدودها و التمدد في جنوبها، عبر الدفع بجماعة الحوثيين للسيطرة على الأوضاع داخل اليمن، بعد أن تمكنت من التمدد داخل العراق شمال السعودية، والسيطرة على مفاصل حيوية كثيرة داخله، وهو ما منحها أوراق ضغط دولية في مفاوضاتها مع الغرب خاصة أن إيران تنظر لصعدة في اليمن على إنها موقع استراتيجي مهم، نظرا لتضاريسها وموقعها و قربها من البحر ومجاورتها للسعودية،وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف دأبت إيران على لمواصلة خطتها الإستراتيجية، عندما قامت باستئجار جزر دهلك الاريتيرية لاستكمال تطويق السعودية عبر الأحمر، فقد وصلت إيران بالفعل إلى تطويق السعودية عبر وصولها الى حدود الحبشة، وسيكون مضيق باب المندب و مضيق هرمز تحت سيطرة إيران، وبالتالي تمكنت من تطويق السعودية من جهة العراق عبر حكومة العراق الشيعية ومن جهة اليمن عبر الحوثيين، وعلى حدودها البحرية عبر دهلك، حيث يواجه الساحل الاريتري نحو 126 جزيرة، وتحقق لمن يمتلكها سيطرة إستراتيجية على باب المندب.[1]

[1] شؤون خليجية، **التحالف الروسي** الإيراني من مخطط تطويق الرياض **إلى** خطر ابتلاعها، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 48، 2015، ص 5.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- مثل موقع اليمن الجيواستراتجي نقطة جذب للقوى الدولية والإقليمية، ذلك انه يتمتع بموقع استراتيجي مما جعل إيران تركز عليها بهدف ضمان السيطرة على طرق الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب و جزيرة ميون و سقطرى، وبذلك أصبحت اليمن نظيرا آمنا لكل من السعودية و سلطنة عمان وبقية دول الخليج العربي من خلال حمايتها لحدودها الشرقية الجنوبية بالنسبة للسعودية الغربية بالنسبة لسلطنة عمان.
- أن الحراك الشعبي في اليمن الذي بدا في 2011 كان له عدة أسباب سياسية واقتصادية و اجتماعية أدت إلى تفاقمها وباعتبار أن امن السعودية مرتبط بمدى استقرار الأوضاع اليمنية الداخلية بحكم أن اليمن يمثل امتداد طبيعي و عمق استراتيجي للمملكة السعودية بالمقابل رغبة إيران في الحصول على نفوذ في جنوب السعودية على سواحل البحر الأحمر مستخدمة الحوثيين التي دعمتهم بكافة الوسائل.
- سعت المملكة لإيجاد حل ينهي الأزمة بطرق دبلوماسية تحت اسم المبادرة الخليجية التي نتج عنها مخرجات لم ترضي كل الأطراف و بدأت ملامح أزمة ثانية بعد تمكن جماعة الحوثي خلال عام 2014 بالتوسع عبر الأراضي اليمنية مما أسفر عن تدخل المملكة بتدخل عسكري مباشر خلال عام 2015 أطلق عليها" عاصفة الحزم".

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر ملف الشرق الأوسط و العلاقات الإيرانية السعودية من اعقد الملفات التي تحظى بالدراسات الأكاديمية، كما أن تعقيدات الأزمة اليمنية وتداخل عدة أطراف في تحريك الفاعلين على الساحة يدفع إلى اختيار هذا الموضوع للبحث فيه و محاولة تسليط الضوء على جملة المحددات في قواعد السياسة الخارجية لكل من طهران و الرياض و كذا توجهاتهما تجاه الساحة اليمنية، ومن خلال هذا تم التوصل الى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- تعد البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط محددا أساسيا لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية، والتي أسهم الحراك العربي على إبراز الأهداف و المصالح والاستراتيجيات لكل من السعودية وإيران.
- العامل الجيواستراتيجي يعد المنطلق الأساسي الذي بني عليه توجه السياسة الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط من اجل السعي نحو لعب دور إقليمي في المنطقة و ذلك بتوظيف مجموعة من الوسائل لخدمة هذا الهدف.
- تتمتع كل من السعودية و إيران بمجموعة من المقدرات الجغرافية و الاقتصادية والأبعاد الثقافية، ما يؤهلهما للقيام بالأدوار الريادية على الساحة الشرق أوسطية.
- يدرك كل طرف من الطرفين القوة الحقيقية للطرف الآخر و ما يمكن أن يقوم به على الساحة الإقليمية لذا فان كل منهما يسعى للحفاظ على التوازن الإقليمي.
- يعتبر الشرق الأوسط الامتداد الطبيعي و البيئة الأمثل لبسط النفوذ لدى كل من إيران و السعودية، و هذا من المحددات الرئيسية التي تدخل في صناعة السياسة الخارجية للبلدين.
- الموارد الاقتصادية و الاختلاف المذهبي بين البلدين ساهم بشكل كبير في تحريك دولاب السياسة الخارجية لكل منهما، و مكنهما في التدخل في العديد من القضايا الإقليمية و الدولية باعتباره وجها من أوجه التنافس الخارجي بينهما.

الخاتـــمة

- تعتبر سياسة التحالفات و التكتلات الجيواستراتيجية من الخيارات المثلى في صناعة السياسة الخارجية لكل من إيران و السعودية.
- لعبت المملكة دورا بارزا في التأثير على القوى السياسية الفاعلة في اليمن من اجل إنهاء الأزمة.
- عكس توجه إيران والسعودية في اليمن إلى أهمية الموقع الجيواستراتيجي للطرفين خصوصا على إشراف على مضيق باب المندب على البحر الأحمر و على العديد من الأذرع المائية و الممرات البحرية على مستوى العالم، و أهمية ذلك في نقلات النفط البحرية في البحر الأحمر.
- مثل الدعم الإيراني المالي و العسكري و الإعلامي للحوثيين في شمال اليمن أي على الحدود الجنوبية للسعودية إلى قيام السعودية بشن حملة عسكرية وضرب مواقع الحوثيين.
- مثل التدخل العسكري في اليمن رسالة لإيران بوجود قوة عربية ضد التغلغل الإيراني في الشرق الأوسط.
- شكل اليمن مجالا هاما لممارسة النفوذ السعودي و الإيراني بالتدخل أو عن طريق دعم الأطراف.

في الأخير يمكن القول أن الشرق الأوسط شكل دوما ساحة لتنفيذ أجندات دولية مختلفة متضاربة الأهداف نظرا لأهميته الجيواستراتيجية و احتواءه على جزء كبير من احتياطات مواد الطاقة العالمية بالإضافة إلى كونه شهد حروبا متعددة ساهمت فيها أطراف عدة عبر تاريخه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب

1. إبراهيم عبد الكريم وآخرون، **تقدير مواقف الثورات العربية**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012.
2. إبراهيم نصر الدين، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
3. احمد أمين الشجاع، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران و الحوثيون مراجع ومواجع**، ط1، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث، صنعاء، 2013.
4. احمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية-الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا-**، ط1، دار زهران، عمان، 2015.
5. ----------، **السياسة الخارجية الايرانية(1979-2011)**، ط1، دار جنان للنشر و التوزيع، السودان، 2012.
6. ----------، **السياسة الخارجية**، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
7. حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر، 2012.
8. جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للطبع، السعودية، 2007.
9. جهاد عودة، **مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق اوسطية**، ط2، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014.
10. جوزيف كشيشيان، **السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية**، ترجمة محمد بن عبد الله الحارثي، ج1، ط1، رياض الريس للكتب و النشر، 2013.
11. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة**، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، 1985.
12. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر و التوزيع، بغداد، 2006.

13. سعد شاكر شلبي، **السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني**، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
14. عادل الأحمدي، **الزهر والحجر التمرد الشيعي في اليمن و موقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد**، ط1، مركز نشوان الحميري للدراسات و النشر، صنعاء، 2007.
15. عادل مجاهد الشرجبي، محمد احمد المخلافي، **القصر و الديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، 2009.
16. عباس هاني الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
17. عليان محمود عليان، **العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ منتصف القرن الثاني من القرن العشرين**، ط1، ا لمركز الديمقراطي للنشر، ألمانيا، 2017.
18. فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000.
19. لويد جنسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض،1989.
20. مجموعة باحثين :**الحوثية في اليمن- الأطماع المذهبية في اليمن في ظل التحولات الدولية**، مركز الجزيرة العربية للدراسات و البحوث،صنعاء،2008.
21. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998.
22. محمد بن صينتان، **السعودية السياسي و القبيلة**، ط1، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2008.
23. محمد سالم الكواز، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية**، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
24. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج، الاقترابات الأدوات)**، دار النشر للجامعات، الجزائر،1997.
25. محمد مبارك محمد الصاوي، البحث العلمي :**أسسه وطريقة كتابته**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1992.

26. محمد ناصر شحاتة، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني**، ط1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
27. مركز الفكر العالمي عن السعودية، **المملكة العربية السعودية في مائة سؤال**، ط2، دار غيناء للنشر، الرياض، 2009.
28. ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2000-2011**، ط1، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2014.
29. منصور حسن العتيبي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الخليج للأبحاث (1979_2000)، ط1، دبي، 2008.
30. نجلاء مكاوي، يحيى صهيب، **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**، ط1، مركز الفكر للدراسات و الأبحاث، لبنان، 2015.
31. هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
32. هشام محمد الاقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر:مدخل تاريخي-سياسي**، مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 2009.
33. وفاء كاظم الشمري، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، ط1، دار البداية ناشرون و موزعون، دون بلد النشر،2011.
34. وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الناشر مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، الجزائر، 2010.
35. يحيى احمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي" دراسة عامة عن موقع المنطقة في الصراع"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
36. يسرى مهدي صالح، **السياسة الخارجية السعودية و المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
37. يوسف مكي، احمد يوسف وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

II. الدوريات

1. إبراهيم بلقلة،مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر و المستقبل، التحديات)، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 10، الجزائر، 2013.
2. إبراهيم خضير، العراق و دول الجوار دور العراق كعامل موازن، **المجلة السياسية و الدولية**، الجامعة المستنصرية،العدد 7، بغداد، 2007.
3. احمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 51، 2015.
4. احمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني الخليجي دراسة في المسببات و الانعكاسات و المالات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 414، 2013.
5. داي ستيفن، التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن، **برنامج الشرق الأوسط**، مؤسسة كارنيغي، العدد 108، 2010.
6. دنيا جواد الجبوري، الدور الإقليمي العراقي،رؤية في الثوابت الإستراتيجية و التحديات المستقبلية دراسة استشرافية للدور الإقليمي العراقي، **المجلة السياسية و الدولية**، وحدة البحوث و الدراسات، العدد15، بغداد، 2010.
7. سامر مؤيد، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، **مجلة الفرات**، العدد 09، العراق، 2009.
8. سلطان النعيمي، إيران بين احمد نجاد و روحاني، **مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية**، العدد 2013،5284.
9. شؤون خليجية، التحالف الروسي الإيراني من مخطط تطويق الرياض إلى خطر ابتلاعها، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 48، 2015.
10. عبد العاطي بدر، اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول(دراسة حالة السياسة اليابانية تجاه إسرائيل 1973-2003)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، 2003.
11. فاضل نادية فضلي، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية**، العدد 17، 2013.

12. فايق حسن الشجيري، المملكة العربية السعودية بين إشكالية النظام التقليدي و دعم التغيير الشعبي، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، 2013.

13. مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد 38، بغداد، 2009.

14. مجلة العرب الدولية، **القمة العربية ال 26 : قوة عربية مشتركة في مواجهة الإرهاب**، العدد 1606، 2015.

15. محمد السيد سليم، ثورة يوليو و الدور الخارجي المصري، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، 2002.

16. محمد عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية رؤية مستقبلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 141، 2000.

17. ميثاق جلود، موقف الولايات المتحدة العربية من الثورات العربية منذ عام 2011 مصر و ليبيا أنموذجان، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 28، 2013.

18. نبيل العتوم، **الجغرافيا السياسية كإطار تحليل لقياس قوة إيران، مجلة النهضة**، المجلد 12،العدد2011،4.

19. نجلاء مرعي، السياسة الخارجية الأمريكية و الثورات العربية، **مجلة البيان**، الاصدار09، الرياض، 2012.

20. النور حمد، السودان و ايران رحلة التقارب و المشهد العربي الراهن، **مجلة سياسات عربية** ،بيروت، العدد 1، 2013.

21. نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية ، **مجلة البيان**، الإصدار 09، الرياض،2012.

22. هاني الجبلي، وآخرون، الأمة واقع الإصلاح ومال التغيير، **مجلة البيان الرياض**، الإصدار 9، 2012.

23. يوسف الديني، ما بعد الحزم، حدود آمنة و رفاه اقتصادي، **مجلة العرب الدولية**، العدد 1607، 2015.

III. الأطروحات الجامعية

1. حمد بن محمد آل رشيد، " السياسة الخارجية السعودية و الأمن في منطقة الخليج"، **مذكرة دكتوراه**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2012.
2. أسماء أمينة قاسم، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه ايران و انعكاساتها على الدول المنطقة 2003-2014، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015.
3. خالد جويعد العبادي، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979-2007، **مذكرة ماجستير**، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008.
4. راشد احمد الحنيطي، " مبدأ تصدير الثورة الإيرانية و أثره على استقرار دول الخليج العربية(الحوثيون في اليمن أنموذجا) (1994-2013)"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية،عمان،2013.
5. رجائي سلامة الجرابعة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في الشرق الأوسط (1979-2011)، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2012.
6. صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية و الخارجية للاستقرار السياسي في اليمن(1990-2010) دراسة سياسية، **مذكرة ماجستير**، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، الدانمارك، 2012.
7. طايل يوسف عبد العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، عمان، 2013.
8. عبد الرحمن عبد الله اليحيى، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية السعودية، **مذكرة ماجستير**، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2009.

9. عبد الله حجاب، السياسة الإقليمية الإيرانية تجاه آسيا الوسطى و الخليج(1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

10. عبد الله فالح المطيري، امن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2011.

11. عبد الملك حسن الخولاني، البعد الأمني في السياسة الخارجية اليمنية أنموذج المملكة العربية السعودية، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2010.

12. عصام المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979، **مذكرة ماجستير**، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2007.

13. عبلة مزوزي، العلاقات الإيرانية-السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، **مذكرة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010.

14. كمال عطية العبد حلس، اثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية-المصرية(2005-2012)، **مذكرة ماجستير**، جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2013.

15. نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة(دراسة حالة سوريا 2010-2014)، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015.

16. محمد عربي لادمي، التنافس التركي- الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط 1996-2014، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2014.

17. محمد شنين المهدي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي(2001-2013)، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم والسياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2014.

18. محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام العربي، **مذكرة ماجستير**، غزة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم السياسية، 2012.

19. نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة(دراسة حالة سوريا 2010-2014)، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015.

20. علاء أبو لوز ، الصراع الإيراني السعودي وانعكاساته على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط من 2003الى 2016- دراسة حالة اليمن-، **مذكرة ماستر**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2016.

21. مريم مالكي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة السورية(2011-2014)، **مذكرة ماستر**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015.

22. عيسى سليمان حمدي، انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي(بعد حرب الخليج الأولى 1988-2014)، **مذكرة ماستر أكاديمي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2015.

IV. التقارير

1. تقرير الدوحة، **اليمن بعد العاصفة**، المركز العربي للأبحاث و الدراسات، 2015.

2. غوس غريغوري، **ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط**، مركز بروكنجر بالدوحة، قطر، 2014.

3. مركز الجزيرة للدراسات، عاصفة الحزم:إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية، 2015.

4. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور و أفضليته، المركز العربي للأبحاث و الدراسات، 9 مارس 2014.

V. **الجرائد**

1. سفيان صخري، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، الجزء1، **جريدة اليوم الجزائرية**، العدد 2774، 25 مارس 2007.

VI. المواقع الالكترونية

1. الاحمر علي، اللواء علي محسن الأحمر يكشف عن 05 عوامل أدت إلى اندلاع ثورة 2011، موقع يمن يمرس ، 2013/05/14، متوفر على: http:// yemen-press. com/news 19127.htm.، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/26.
2. باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية،2004/10/3 ، متوفر على الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9، اطلع عليه بتاريخ 22 /03/ 2017.
3. الجزيرة نت، قرار مجلس الأمن 2216 بشان اليمن، 2015ن متوفر على الموقع: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/15/، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/30.
4. الخضري عبد الناصر، الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فبراير 2011، مؤسسة قرطبة بجنيف، 2015/03/15، متوفر على الموقع:.095 u /us .cutt ://http ، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/25.
5. خطار ابو ذيابن الحزم في اليمن و المشهد الاقليمي الجديد، صحيفة العرب، 3/28 /2015، متوفر على الموقع:http://www.alarab.co.uk/?id=48545 ، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/23.
6. **الدور المحوري للسعودية في الشرق الأوسط**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع:http://www.akhbar-alkhaleej.com/13524/article_touch/15157.html، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/4.

7. صالح حميد، **سكان إيران قد بلغوا 80 مليونا تنفيذا لخطة خامنئي**، العربية نت، 27 ديسمبر 2014، متوفر على الموقع: Htpp : www. Al arabiya. Net/ar/iran/2014/12/27/%p8.html، اطلع عليه بتاريخ 21/ 03/ 2017.

8. **عدد سكان السعودية بلغ 31 مليون نسمة**، العربية نت، 11 جويلية 2016. متوفر على الموقع: http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/1e6ddd56-3109-4e07-a1bf-fa26d0609766، تاريخ الاطلاع 2017/03/20.

9. عمر يوسف بشير، مستقبل اليمن بين التهديدات الداخلية والخارجية و أثرها على استقرار البحر الأحمر، جامعة الأزهر، غزة، 2011/01/7، متوفر على الموقع: http://k-astal.com/index.php?action=detail=115، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/25.

10. محجوب الزويري، **حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات و المخاطر**، 16 افريل 2013، متوفر على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.html، اطلع عليه بتاريخ 22 /03/ 2017.

11. محمد الغابري، اليمن و ايران حقيقة الأطماع و مستقبل العلاقات، مركز اليمني الجديد، 2015/02/10، متوفر على الموقع: http ://www.alyemeny.com/news.php?id=683#.Vx6N1_mlTct، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/20.

12. محمد فتحي، القصة الكاملة ل"دول الخليج"مع "عاصفة الحزم"، النهار العربي، 2015/6/28، متوفر على الموقع: http://alnaharelarbi.com ، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/22.

13. معين عبد الحكيم، **إيران قوة سياسية إقليمية و دولية بارزة**، مجلة الوحدة السياسية، العدد، 133، 2012، متوفر على الموقع: www.wahdaislamya.org/issuss/136/mhakim.htr، اطلع عليه بتاريخ2017/03/10.

14. موقع رصد، ما بعد عاصفة الحزم،خبراء رصد:" مصر الخاسر الأول"، 2015/4/23، متوفر على الموقع: http://rassd.com/139316.htm ، اطلع عليه بتاريخ 2017/4/30.

15. وزارة الخارجية، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، 14جوان 2016، متوفر على الموقع:

http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/24.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
شكر و تقدير	
مقدمة	7-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة	10
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية و علاقتها ببعض المفاهيم	10
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	10
المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم ذات الصلة	11
المبحث الثاني: مفهوم منطقة الشرق الأوسط و أهميتها الجيواستراتيجية	13
المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط	13
المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتجية لمنطقة الشرق الأوسط	16
المبحث الثالث: نظرية الدور لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية	19
المطلب الأول:مفهوم الدور الإقليمي	20
المطلب الثاني: نظرية الدور في التحليل السياسي	21
المطلب الثالث: ادوار السياسة الخارجية	24
الفصل الثاني: مكانة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الايرانية و السعودية	29
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية	29
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية	29
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية السعودية	38
المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه الشرق الأوسط	45
المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط	45
المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية السعودية تجاه الشرق الأوسط	49

المبحث الثالث: وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية في الشرق الأوسط	52
المطلب الأول: الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية	52
المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية السعودية	55
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه اليمن	59
المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لليمن	59
المطلب الأول: المقومات الجغرافية لليمن	60
المطلب الثاني: اليمن وعلاقته بالبحر الأحمر	61
المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه اليمن	63
المطلب الأول: العلاقات الإيرانية و السعودية مع اليمن	63
المطلب الثاني: الدور الإيراني السعودي تجاه الأحداث السياسية في اليمن	65
المبحث الثالث: الحراك الشعبي في اليمن منذ عام 2011	71
المطلب الأول: أسباب الحراك الشعبي في اليمن	71
المطلب الثاني: موقف السياسة السعودية من الحراك الشعبي اليمني	74
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية السعودية تجاه اليمن	76
الخاتمة	84
قائمة المراجع	87

ملخص المذكرة

تبحث هذه المذكرة الأبعاد الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط اليمن أنموذجا 2011-2016، حيث للسعودية دور فاعل تجاه الأحداث السياسية باليمن باعتبار هذه الأخيرة الخاصرة الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية، كذلك بالنسبة لإيران سياسة خارجية نشطة تجاه التفاعلات و الأحداث باليمن باعتبارها الدولة الضاحية.

انطلقت الدراسة بتناول محددات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية، ومن ثم توجهات الساسة الخارجية لكلا الدوليتين تجاه الشرق الأوسط، من خلال استخدام مجموعة من الوسائل التي تنوعت بين الوسائل الناعمة و الصلبة قصد تحقيق أهداف السياسة الخارجية لكل من البلدين المبنية على مجموعة من الاعتبارات التي على رأسها القوة الجيوبوليتيكية لكل من إيران والسعودية مستفيدتين من عوامل القوة البرية والبحرية و المقومات السكانية و الاقتصادية التي أهلتهما إلى رسم سياسة فاعلة في الشرق الأوسط، من اجل لعب دور محوري في المنطقة.

ثم تناولت السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه اليمن منذ العام 2011، وهي الفترة التي اندلع فيها الحراك الشعبي اليمني، حيث تأثرت السعودية من تداعيات الأزمة اليمنية التي سارعت إلى تبني المقترحات و الحلول، فجاءت المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، من اجل التحكم في الأوضاع في اليمن، والتي هدفت إلى تنحي الرئيس السابق عبد الله صالح عن سدة الحكم، ليخلفه نائبه عبد ربه منصور، بتوقيع الفريقين، المتمثل بالرئيس السابق و الفريق المعارض الذي خرج ضده في خصم الحراك الشعبي، بحضور و إشراف إقليمي و دولي لمبادرة الخليجية التي وقعت في الرياض.

بعد رفض الحوثيين للمبادرة الخليجية وتحت دعم لوجستيكي و مادي إيراني، انقلب المشهد في اليمن، التي شهدت تحولات في النظام السياسي اليمني معلنة عن بداية جديدة في تاريخ اليمن، من خلال سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة اليمنية مما أثار وتيرة التدخل السعودي في اليمن التي رأت هذه الأخيرة أن سيطرة الحوثيين يهدد أمنها القومي وبالتالي أطلقت المملكة العربية السعودية دفاعا عن أمنها، و عودة الشرعية في اليمن ووقف التمدد

الحوثي المدعوم إيرانيا، فكان هذا التدخل دور من اجل وقف التوسع الإيراني في الخليج و السعودية.

تكونت المذكرة من ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، أما الفصل الثاني تطرق إلى مكانة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه الشرق الأوسط، أما الفصل الثالث بين السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه اليمن.

خلصت الدراسة إلى أن الشرق الأوسط مثل مساحة لتنفيذ السياسة الخارجية السعودية و الإيرانية المختلفة الأهداف نظرا لأهميته الجيواستراتيجية و احتواءه على جزء كبير من احتياطات مواد الطاقة العالمية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية_ الجيواستراتيجية_ الشرق الأوسط_ المملكة العربية السعودية_ الجمهورية الإسلامية الإيرانية_ اليمن.